بسم الله الرحمن الرحيم
Omdurman Islamic University Journal(OIUJ)
مجلة جامعة أم درمان الاسلامية
https://journal.oiu.edu.sd/index.php/oiuj
https://doi.org/10.52981/oiuj.v1i2.53153
2024; 20(2); 295–337
ISSN: 5361-1858

اثر عامل البيئة الخارجيةعلى أداء سياسة السودان الخارجية

الفترة من ١٩٩٥– ٢٠٠٥م

أسماء محمود عبد الحميد حسنوك[1]

[1]قسم العلوم السياسية – كلية الدراسات العليا – جامعة النيلين – السودان

للاستشهاد بهذا المقال:–

أسماء محمود عبد الحميد حسنوك ، بعنوان اثر عامل البيئة الخارجيةعلى أداء سياسة السودان الخارجية الفترة من ١٩٩٥– ٢٠٠٥م،

مجلة جامعة أم درمان الاسلامية

ISSN: 5361-1858

https://doi.org/10.52981/oiuj.v1i2.3153

بسم الله الرحمن الرحيم

المستخلص

خلال الفترة 1995م – 2005م مرت البلاد بتحديات ومنعطفات كادت أن تعصف بالبلاد ، كما مثلت هذه المنعطفات أعظم عقبة واجهت متخذي القرار في تلك الفترة وذلك لتداخل عامل البيئة المحلية والخارجية (التغيرات المحلية والاقليمية).

وبما أن السياسة الخارجية هي الأداة التي يُعول عليها في تحقيق المصالح العليا للبلاد وتجنيبها الاخطار المحيطة ، كان لابد من تتبع مسيرة السياسة الخارجية السودانية خلال هذه الفترة للوقوف على أهم التطورات والتغيرات التي أثرت على أدائها في محيطها الاقليمي والدولي.

خلال هذه الفترة مرت السياسة الخارجية السودانية بمرحلتين أساسيتين كان للكل منها الدور الأكبر في توجهات واداء السياسة الخارجية السودانية، المرحلة الأولى فترة ماقبل 1997م والمرحلة الثانية ما بعد 1997م ، وكان لكل مرحلة سماتها ودوافعها وكان أهم متغيرين أساسين لعبا الدور الأكبر في صنع وأداء وتوجهات السياسة الخارجية السودانية هما متغيري (القيم والبيئة الدولية) حيث كانا متلازمين قبل 1997م ، ثم توازناً فيما بعد 1997م .

هدفت الدراسة الى التعريف بالمفاهيم الاساسية المرتبطة بموضوع الدراسة على النحو التالي : التعريف بالمفاهيم المتعلقة بالسياسة الخارجية ، ادواتها ، اساليها ، محدداتها وطرق تنفيذها التعرف على سياسة السودان الخارجية من خلال علاقتة بالدول ذات الطابع السياسي مع السودان.التعرف على طبيعة الصراع الاستراتيجي الدولي حول المصالح ومدى تاثيره على دولة السودان.التعرف على الظروف والمتغيرات داخل البيئة الاستراتيجية الاقليمية والدولية وواقع السياسة الخارجية منها.

خلصت الدراسة الى أن عامل البيئة الخارجية كان له الأثر البالغ في أداء وتوجهات السياسة الخارجية وفق مصالح أملتها القوى العظمى في ذلك الوقت.

توصلت الدراسة الى أن سياسة الخارجية السودانية استفادت من التجارب التي مرت بها واستطاعت أن تكيف نفسها مع واقع ومعطيات التحولات الاقليمية والدولية.

كذلك توصلت الى أنه استراتيجيا سيتحول السودان في المستقبل القريب الى منطقة صراع نفوذ بين القوى العظمى (الولايات المتحدة، روسيا، الصين، وبعض القوى الجديدة الصاعدة بإعتبارات تداخل المصالح) عبر السيطرة على سياساته الخارجية بغرض إستغلال ثرواته وموقعه الإستراتيجي الحيوي.

استخدم الباحث المنهج الوصفي التاريخي و الاستقرائ والتحليلي والتاريخي.

كلمات مفتاحية :

السياسة الخارجية ، البيئة الاستراتيجية ، البيئة الدولية ، البيئة الإقليمية

Abstract

During the period 1995-2005, the country went through challenges and turns that almost swept the country, and these turns represented the greatest obstacle facing decision-makers in that period due to the overlap of the local and external environment factor (local and regional changes).

Since foreign policy is the reliable tool to achieve the supreme interests of the country and avoid the surrounding dangers, it was necessary to follow the course of Sudanese foreign policy during this period to find out the most important developments and changes that affected its performance in its regional and international environment.

During the period, the Sudanese foreign policy went through two main stages, each of which had the largest role in the orientations and performance of Sudanese

foreign policy, the first stage before 1997 and the second stage after 1997. Each stage had its own characteristics and motives and the two most important basic variables that played the largest role in the making, performance and orientations of Sudanese foreign policy were the variables (values and the international environment) where they were inseparable before 1997, and then balanced after 1997.

The study concluded that the external environment factor had a significant impact on the performance and orientations of foreign policy according to the interests dictated by the great powers at that time.

The study found that the Sudanese foreign policy benefited from the experiences it went through and was able to adapt itself to the reality and facts of regional and international transformations.

It also concluded that strategically, Sudan will soon turn into an area of influence struggle between the great powers (the United States, Russia, China, and some emerging new powers due to overlapping interests) by controlling its foreign policies in order to exploit its wealth and vital strategic location.

The study followed the inductive and descriptive analytical research approach, which is based on observation and induction of phenomena and behaviors.

The study recommended the need to review foreign policy directives according to a specific strategy to keep pace with changes and developments in the international environment, taking into account the preservation of national constants and the higher interests of the country and avoiding the surrounding and expected risks.

Keywords: Foreign policy - International environment - Regional environment.

المقدمة :

خلال الفترة (1995- 2018)م حدثت تطورات وتغيرات مهمة داخل البيئة الاستراتيجية الخاجية والتي انعكست تاثيراتها في التدخلات الخارجية في إدارة السياسة الخارجية السودانية المباشرة الامر الذي افرز عددا من التحديات أمام القائمين على أمر السياسة الخارجية ومتخذي ومنفذي القرار مما يستوج الوقوف عليها ، كذلك موقع السودان في منطقة ذات عمق استراتيجي تربط بين دول شمال وجنوب افريقيا وكاحدى دول القرن الافريقي الموثرة باعتبارات الجوار وتاثيراته على الدول المطلة على البحر الاحمر وكونه دوله ذات طابع عربي – افريقي ، يفض على السودان ترتيب وصياغة رويته واهدافه الاستراتيجيته السياسية الحالية ليصبح دولة استقطاب وتاثير عربي افريقي .

أهمية الدراسة :

تبرز أهمية البحث في محاولة تتبعه للمتغيرات والتطورات التي حدثت في البيئة الإقلمية والدولية والتي تأثرت بها السياسة الخارجية السودانية بإعتبار ان السودان تعرض فيها لكثير من التحديات والمخاطر.

المشاركة في تخطيط السياسة الخارجية من خلال دعم واشراك متخذي وصناع القرار في السياسة السودانية على وضع أسس للتخطيط الاستراتيجي عبر تحليل واقع السياسة الخارجية ووضع الأهداف العامة لها .

أهداف الدراسة :

1/ تتبع التطورات التي حدثت في البيئة الدولية والإقليمية في الفترة 1989-2005م ، و معرفة مدى تأثر السياسة الخارجية السودانية بهذه الظروف.

3/ الوقوف على المخاطر والتحديات التي واجهت السياسة الحاجية السودانية خلال الفتة المحددة .

مشكلة الدراسة :

تتمثل مشكلة البحث في أن هنالك مخاطر وتحديات مرت بها السياسة الخارجية السودانية نتيجة للتغيرات والتطورات التي حدثت داخل البيئة الاستراتيجية الدولية والاقليمية وكان لابد من الوقوف عندها، وذلك عبر الإجابة على السؤال الرئيس وهو هل كانت للتطورات والتغيرات في البيئة الدولية والاقليمية أثر في أداء السياسة الخارجية خلال الفترة (1995م-2005م)عن طريق الاجابة على الأسئلة التالية :

1/ ماهي طبيعة علاقة السودان بمحيطه الخارجي (تحالف – عداء) ؟

2/ ماهي أوضاع البيئة الاستراتيجية الخارجية؟

3/ كيف اثر عامل القيم على اداء السياسة الخارجية السودانية؟

فروض الدراسة

1/ الضغوط الخارجية التي تعرضت لها السياسة الخارجية في محيط البيئة الخارجية أجبرتها على التاقلم بما بحفظ البلاد وتجنيبها المخاطر والتهديدات

2/ ا التطورات والتغيرات التي حدثت داخل البيئة الاستراتيجية الدولية انعكست سلباً على أداء السياسة الخاجية السودانية

3/ سياسة السودان الخاجية واجهت كثيرا من المخاطر والمهددات التى كادت ان تعصف بها بسبب تبني بعض القيم والايدولوجيات مما حفز دول القوى العظمى للتدخل المباشر

منهج الدراسة :

استخدم الباحث المنهج الوصفي لإبراز الإطار النظري والمفاهيم المتعلقة بالسياسة الخارجية عامة ومحددات سياسة السودان الخارجية بالإضافة الى المنهج التاريخي والاستقرائ لتناول التجربة التاريخية التى مرت بها السياسة الخارجية إضافة الى المنهج التحليلي ، تتبع الباحث المنهجية العلمية في التحليل للاحداث التاريخية على ضوء السياسة الخارجية التى ينتهجها السودان ومن ثم مقارنة ذلك بتجارب دول اخرى من خلال المنهج المقارن

مفهوم وإبعاد ومحددات السياسة الخارجية وأدوات تنفيذها

قدمت العديد من التعريفات للسياسة الخارجية من طرف متخصصين في هذا المجال من بينهم "فيرنس وسنايدر" (furniss et Snyder) اللذان رأيا أن السياسة الخارجية هي: "منهج للعمل أو مجموعة من القواعد أوكلاهما، تم اختياره للتعامل مع المشكلة أو واقعة معينة حدثت فعلاً أو تحدث حالياً، أو يتوقع حدوثها في المستقبل[1].

من خلال هذا التعريف تصبح السياسة الخارجية على أنها منهج للعمل تتخذه الدولة إزاء حادثة أو مشكلة معينة، لكن الملاحظ هنا أن هذا التعريف لم يستطع أن يفصل أو يفرق بين السياسة الخارجية والسياسة الداخلية للدولة من خلال إهماله لأهم فارق بينهما وهو المجال الذي تختص به السياسة الموضوعة من طرف الدولة.

(1) محمد السيد سليم ، تحليل السياسة الخارجية ، مكتبة للنهضة العربية ، الطبعة2 ، القاهرة ، 1998م ، ص 7.

هذا وقدم "حامد ربيع" تعريفاً أخر للسياسة الخارجية يراعي فيها مسألة المجال الذي تختص به السياسة الخارجية، حيث يرى بأنها: جميع صور النشاط حتى ولو لم تصدر عن لدولة كحقيقة نظامية.

نشاط الجماعة كوجود حضاري أو التعبيرات الذاتية كصور فردية للحركة الخارجية تنطوي وتندرج تحت هذا الباب الواسع الذي نطلق عليه اسم السياسة الخارجية[1]

من هنا وحسب: حامد ربيع " فإن السياسة الخارجية مجمل نشاطات الدولة على المستوى الخارجي كمجال محدد، ولكن الانتقاد الأساسيالذي يواجه هذا التعريف أنه وسع من مجال السياسة الخارجية إلىالنشاطات التي تقوم بها الأطراف غير الرسميين في الدولة.

وهو الأمر الذي يتنافى وشرط الطابع الرسمي للسياسة الخارجية من حيث هي حكر على صناع القرار الرسميين ويقول "مارسيل ميرل" (Marcel merle)، في هذا الإطار أنه "للحكومات ميزة احتكار تمثيل الدولة والتصرف باسمها في مجال العلاقات الدولية [2].

يرى تشارلز هيرمان" (Charles Hermann) أن السياسة الخارجية تتألف من تلك السلوكيات الرسمية المتميزة التي ا يتبعها صانعوا القرار أو من يمثلونهم والتي يقصدون بها التأثير في سلوك الوحدات الخارجية فى هذا التعريف تحديد أكثر للسياسة الخارجية خاصة فيما يتعلق بطابعها الرسمي، لكن من جهة أخرى نجد أن "هيرمان" إلى جانب " حامد ربيع "قد حددا السياسة الخارجية في لسلوكيات والنشاطات فقط، في حين أن السياسة الخارجية تحوى العديد من الأوجه فقد تكون في شكل برامج، قرارات، استراتيجيات، نشاطات، لسلوكيات . تعريف " جوزيف فرانكيل" (Joseph fraked) للسياسة الخارجية والذي عرفها بأنها تشير إلى مجموع القرارات والنشاطات (decision and actions) التي تميز العلاقات بين دولة وأخرى، ويميز" فرانكيل" هنا بين نوعين من النشاط الدولي[3].

وذلك وفقاً للمجال العملياتى لكليهما، حيث تدور الأولى (أى القرارات) داخل عقل صانع القرار، بينما تتعلق الثانية (النشاطات بالجانب العملي (البيئة العملية) [4].

إلى جانب هذه التعريفات، هناك من حاول إيجاد تعريف للسياسة الخارجية وذلك بالتركيز على جانب معين من هذا المجال، فهناك تعريفات تركز على أدوات السياسة الخارجية (Ends, means) والتعريف

الذي قدمه " ريمون آرون (Raymond) حيث عرف السياسة الخارجية بفن التجارة مع الدول الأخرى لما فيه خير للمصلحة الوطنية " حيث يعبر هذا الفن عن ذاته بواسطة الدبلوماسية والإستراتيجية (فن الإقناع، فن الإرغام)، وقد حدد استخدام الوسيلة الدبلوماسية بوقت السلم دون استبعاد اللجوء للسلاح من باب التهديد على الأقل. أما فى زمن الحرب فتستغني السياسة عن الدبلوماسية[5]. وهناك من يركز على موضوع الأهداف

(1) حامد ربيع ، نظرية الامن القومي العربي والتطور المعاصر للتعامل الدولي في منطقة الشرق الاوسط ، دار الموقف العربي ، الطبعة 2 ، القاهرة ،1995م ، ص23

(2) مارسيل ميرل، سوسيولوجيا العلاقات الدولية، (ترجمة حسن نافعة)، : دار المستقبل العربي،القاهرة، 1986. ص: 236.

(3) محمد السيد سليم ، مرجع سابق ، ص 9.

)4(joseph frankel. The making of foreing policy: an analysis of decision- making London: oxford university press .1963.p. 10

(5) عبد العزيز جردان، العلاقات الدولية : : دار النشر للطباعة للنشر ، الجزائر 1992، ص : 114 .

في السياسة الخارجية فيرى "كارل دوتش" (K.Deutch)،بأن السياسة الخارجية لأي دولة تختص بمعالجة كل ما يتعلق باستقلال وأمن تلك الدولة والسعي من أجل حماية مصالحها[1]. ويعرفها "سيبورى" (P. seabury) بأنها " مجموعة الأهداف والارتباطات التي تحاول الدولة بواسطتها من خلال السلطات المحددة دستورياً أن تتعامل مع الدول الأجنبية ومشكلات البيئة الدولية باستعمال النفوذ والقوة بل والعنف في بعض الأحيان[2].

هناك من حاول تعريف السياسة الخارجية من خلال تحديد المراحل الكبرى لصياغتها، فيري أن السياسة الخارجية لأي دولة هي رعايتها لمصالحها خارج حدودها من خلال:

أولا: صياغة مصالح تلك الدولة في شكل أهداف قابلة للتحقيق مع الوضع بعين الاعتبار ما هو كائن وما يجب أن يتحقق.

ثانياً:تحديد محتوى ومضمون السياسة الخارجية (المصالح الحيوية والثانوية).

كذلك يشير المفهوم العام للسياسة الخارجية " إلىأي سلوك للدولة أو الفواعل الدولية خارج حدودهمالجغرافية"

كذلك عرفها الكثير من الباحثين ومن بينهم ما يلي:–

- فلدميرسوجاك "Vladimir Sojack ": السياسة الخارجية للدولة هي أساساً نشاط الدولة الموجه للدفاع عن مصالحها في الخارج، ومن خلال العلاقة مع الدول الأخرى، أو عناصر العلاقة الدولية[3]."
- "كينت تومبسونالسياسة الخارجية هي النظرة الإيديولوجية، والنظرة التحليلية، أما الأولى فيفترض أن السياسات التي تصنعها الدول تجاه العالم الخارجيهي تعبيرات عن المعتقداتالسياسية والاجتماعية والدينية السائدة، فتصنف السياسة الخارجية، ديمقراطية واستبدادية وتحريرية واشتراكية ومحبة للسلام أو عدوانية".

وأما الثانية فتفترض أن للسياسة الخارجية عدة مقومات منها: تقليد الدول التاريخية وموقعها الجغرافي والمصلحة الوطنية وأهداف الأمن وحاجاته. [4]

أما لارى ليونارد "Leonard Larry". من خلال وصف السياسة الخارجية الأمريكية فيقول:"السياسة الخارجية للأمة في أي وقت، هي مجموع الأفعال المتخذة من قبل أمريكا في علاقاتها الخارجية. .. والسياسة الخارجية تتضمن على ماذا تفعل الأمة في العالم، لا ماذا تتفق على فعله أو تطمح إليه".[5]

(1) زايد عبيد الله مصباح. السياسة الدولية بين النظرية والتطبيق . دار الرواد، بيروت : 2002 . ص 12 .
(2) محمد السيد سليم، مرجع سابق ، ص 80 .
(3)Vadimir Sojack,international Relations in Our Times,Praha: Statni Pedagojicke, p 43..
(4) كينث تومبسون ، نظريات السياسة الخارجية ومعضلاتها : مؤسسة فرانكلين المساهمة بالطباعة والنشر بيروت ، 1961 م ، 1ص 459.
(5) عامر مصباح، تحليل السياسة الخارجية فى العالم الثالث : دراسة حالة المملكة العربية السعودية ، : قرطبة للنشر والتوزيع الجزائر 2007م، ص92.

أما دانيال باب "Daniel papp" : فإنه يفرق بين عملية السياسة الخارجية والسياسة الخارجية فعملية السياسة الخارجية هي: " مجموع الأفعال التي تتبعها الدولة في صياغتها وتضمين سياستها الخارجية."أما السياسة الخارجية فتعنى الأهداف المباشرة لمجموع الأفعال التي تتخذها الدولة من أجل أهداف سياستها الخارجية[1].

وهذا التعريف يفرق بين السياسة الخارجية كفعل يقوم به صناع القرار في المحيط الدوليوالذي يعبر عن مواقف معينة وقرارات معينة وبين عملية صنع السياسة الخارجية وصياغتها والتي تمر عبر مراحل وصولاً إلى الفعل المنبثق عن هذه المراحل، وكذلك يدخل في هذا لاتعريف عدة عناصر منها : أهداف السياسة الخارجية وموارد الدولة والمعلومات والمؤسسات.

- **أهداف السياسة الخارجية:**

إن كل دولة تلجأ إلى تبنى أهداف معينة في تعاملها مع النظام الدولي وتسَخر جميع الإمكانيات والوسائل لتحقيقها وتتلخص الأهداف التي يمكن للدولة تحقيقها فيما يلي:

1. حماية السيادة الإقليمية.
2. تنمية مقدرة الدولة من القوة.
3. زيادة مستوى الثراء الاقتصادي للدولة. [2]
4. التوسع.
5. الدفاع عن إيديولوجية الدولة أو العمل على نشرها في الخارج.
6. دعم التراث الثقافي والمحافظة عليه ونشر اللغة.
7. السلام كهدف للسياسة الخارجية.

- **تصنيف أهداف السياسة الخارجية:**

يمكن تصنيفها إلى ثلاثة فئات عامة هي:-

1) فئة الأهداف المحورية:-

وهى التي يساوى تحقيقها وحمايتها وجود الدولة أو نالنظام في حد ذاته بحيث قد تكون سبب وجود الدولة أحيانا، كالسيادة الوطنية مثلاً وهى أهداف ذات أهمية قصوى وتوظف كافة الإمكانيات والوسائل للحفاظ عليها.

(1) المرجع السابق، ص92.
(2) اسماعيل صبرى مقلد، العلاقات السياسة الدوليه، الدراسة فى الأصول والنظريات، الكويت : مطابع مقورى، 1979م،ص124 .

2) فئة الأهداف المتوسطة :-

تفرض إحداث تغير في المحيط الخارجي للدولة والالتزام بهذه الأهداف ولو أنها لا توازى أهمية الأهداف المحورية ومن بين هذه الأهداف مثلاً:- بناء نفوذ سيأسى في العلاقات الخارجية أو لعب دور ريادى في النظام الدولي.

3) فئة الأهداف البعيدة :-

الدولة هنا لا تعبئ إمكانياتها لتوظيفها في خدمة هذه الأهداف كما تفعل بالنسبة للأهداف الأولى، فهي مجرد تصور لبنية النظام الدولي، كما فعلت مثلاً الجزائر في السبعينيات حيث دعت لقيام نظام اقتصاد دولي جديد[1].

- **المصلحة الوطنية في السياسة الخارجية :-**

يبدو هناك صعوبة في الفصل بين أهداف السياسة الخارجية وبين المصلحة الوطنية في السياسة الخارجية نظراً للتداخل بين المصطلحين، فهناك من الباحثين من يرى أن أهداف السياسة الخارجية هي المصلحة الوطنية أو أن وظيفة السياسة الخارجية هي تحويل المصلحة الوطنية إلى أهداف محددة تعمل الدولة على تحقيقها، ممكن أن ألاختلاف هو منهجي، بمعنى مقتضيات البحث العلمي حتمت التفريق بينهما.

إن المصلحة الوطنية وظفت في الكثير من الدراسات كأداة لتحليل السلوك الدولي الخارجي على اعتبار أن الدولة من وجهة النظر هذه تحركها مصالحها الوطنية في تعاملها مع فواعل النظام الدولي في العلاقات الدولية، من ناحية أخرى وهى من الناحية العملية أن خدمة المصلحة الوطنية تقتضى التخطيط وبناء الإستراتيجيات ويتطلب ذلك تفصيل المصلحة الوطنية إلى أهداف مختلفة (أهداف إستراتيجية طويلة المدى وأهداف متوسطة المدى وأهداف تكتيكية قريبة المدى).

وهناك من المصالح الوطنية التي هي حيوية لكل دولة والمتمثلة في المحافظة على البقاء القومي وهذه المصلحة تقتضى جملة الأهداف كالتسلح و إقامة تحالفات وتقوية الجبهة الداخلية كإحداث تنمية اقتصادية واجتماعية.

لذلك اختلفت أراء العلماء والباحثين حول تحديد مفهوم المصالح الوطنية، فيرى ملحم قربان "أنها تلك الاعتبارات التي تحدد تصرف القوة في تكيف التصرف السياسي وتقريره" [2]

ويعطى ثلاثة أوصاف لهذا المفهوم هي:

1. مصلحة غامضة.
2. مصلحة لاعقلانية.
3. مصلحة أدبية.

(1) ناصيف يوسف حتى، النظرية فى العلاقات الدولية، : دار الكتاب العربى،بيروت، 1985م، ص 175.
(2) عامر مصباح : مرجع سابق ، ص 47.

أما جيمس روزنو: فأنه يفرق بين المصلحة الوطنية كأداة للتحليل السياسي والمصلحة الوطنية كأداة للعمل السياسي، فالأولى: تستخدم لوصف وشرح وتقويم مصادر وكفاءة السياسة الخارجية لدولة ما، أما الثانية فإنها توظف لتبرير أو استنكار أو أقتراح سياسة ما"[1].

بالنسبة لـ " هاتس مور غانتو " فإنه يرى: " المصلحة الوطنية هي القوة بمعنى إنها ترتبط بقضية البقاء القومى ومن تم فإنها جوهر السياسة الخارجية." [2]

ويرى ليونارد لارى:" Leonard Lary" أن المصلحة الوطنية هى قاعدة السياسة الخارجية،

من خلال ما عرض لتعاريف الباحثين لمفهوم المصلحة الوطنية، يتضح أن كل تعريف ركز على جانب معين، وربما يرجع هذا الاختلاف في التركيز على جوانب مختلفة بين الباحثين إلىاختلاف الدول في تحديد مصالحها الوطنية في سلوكها الخارجي، وكذلك في ترتيب سلم الاولويات للمصلحة الوطنية في السياسة الخارجية، فما هو من الأولويات لدى صناع القرار اليوم قد يكون غدا ليس ذلك.

لكن هناك تقريباً اتفاق بين الباحثين على أنه يوجد حد أدنى من للمصالح الوطنية يجب المحافظة عليها، وهى تتعلق بالمصالح الخاصة بدولة كوحدة سياسية وسلامة أراضيها وسيادتها.[3] فالحقيقة الوحيدة لإدراك المصلحة الوطنية، إنها تعبر عن رغبات صناع القرار أو ما يصلح عليه المنظور البنائى "بالوكلاء" " The Agent" الذين يمثلون شعوبهم وتعبر عن دوافعهم وخصائصهم الشخصية.[4]

لأنه ليس هناك مبرر في بعض الأحيان لفهم بعض سلوكيات الدول إلا بالرجوع إلى معرفة دوافع صناع القرار وخصائصهم الشخصية ورغبتهم في السيطرة والنفوذ، وكمثال واقعي سلوك المحافظون الجدد في الولايات المتحدة، بصفتهم صناع قرار في فترة معينة، حيث تصرفوا وفق مصالحهم الاقتصادية الخاصة وتحقيقها بالقوة والحرب وكان ذلك في شكل سياسة خارجية أمريكية.

أما عن أنواع المصلحة الوطنية، فقد قسمها جون سبانير John Spanierإلى مصالح أساسية، ومصالح هامة وصنفها كما يلي: [5]

1. **المصالح الضرورية:** يتعلق هذا النوع من المصالح بأصل الدولة ووجودها فيشمل المحافظة على الاستقلال والدفاع عن إقليم الدولة، واستقرار الأمن الداخلي وتوفير الحد الأدنى من الغذاء.
2. **المصالح الهامة:** يتعلق بتلك المصالح التي يستقيم أمر الدولة عليها. ولا تعرف الاستقرار السياسي إلا بها كالتطور الاقتصادي والبحث عن الأسواق وتوسيع الاستثمار الخارجي والتحالفات السياسية والعسكرية ونشر الايدولوجيا والثقافة.

) James Rrosneau, The National interest in james Barker and Michel Smith, Great Britain" Holmers M C 2 1(Dougel,1970,p 186.

(2) ابراهيم العناني ، التقييم الدولي ، النظرية العامة للامم المتحدة ، دار الفكر العربي ،القاهرة ، 1983، ص197م

(3) المرجع السابق، ص 7 -48 .

(4) محمد طه بدوي واخرون ، العلاقات السياسية الدولية ، المكتبة المصرية ، القاهرة ،2013م ، ص 397

(5)Dario Battistella, Theorie Des Relations Internationals, Paris, Sciences Po les Press,2006,P. 326.

3. **المصالح الكمالية:** هي المصالح التي لها علاقة بالرفاهية الاقتصادية فهي تكمل رفاه المجتمع وتوفر مصادر متنوعة للعيش وترفع الدولة إلى مصاف الدول المتطورة والغنية.

كما هناك على العموم أنواع أخرى للمصلحة الوطنية، كالمصالح الثابتة وهى التي لا يدخل عليها تغيير لمدة طويلة من الزمن، وحتى إن تغيرت تتغير ببطء شديد جداً.

- **أهم العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة على صياغة السياسة الخارجية:**

هناك العديد من العوامل التي تؤثر في تنفيذ السياسة الخارجية وهذه العوامل قد تكون داخلية أو خارجية لها تأثير بصورة مباشرة أو غير مباشرة في صنع القرار ورسم السياسة الخارجية لدولة ما.

أولاً: العوامل الداخلية:-

أ. **العوامل الفردية:**هي العوامل المرتبطة بصناع القرار، سواء كانت عبارة عن قيود تحد من قرارات أكثر عقلانية، ويمكن إجمال أهم المواقف التي يتعرض لها صانع القرار والتي تأثر على شخصيته فيما يلي:

- كلما ازداد اهتمام صانع القرار بشؤون السياسة الخارجية، ازداد أثر العوامل الشخصية على عملية صنع السياسة الخارجية.[1]
- كلما اشتدت سلطة اتخاذ القرار التي يتمتع بها صانع القرار، ازداد اثرالمتغيرات الشخصية في عملية صنع السياسة الخارجية، خاصة الرئيس أو القائد صاحب الشخصية الكاريزمية كنهرو في الهند أو جمال عبد الناصر في مصر سابقاً.
- كلما ارتفع مستوى هيكل صنع القرار، ازداد أثر العوامل الشخصية في صنع السياسة الخارجية، وهذا مرتبط بالدور فكلما كان صانع القرار في مستوى أعلى وظيفياً أو تنظيمياً كلما زادت العوامل الشخصية في البروز.
- كلما اتسمت المواقف بالغموض وعدم التوقع ووجود معلومات متناقضة، ازداد اثر العوامل الشخصية في صنع السياسة الخارجية.
- كلما أصبحت المعلومات شديدة الوفرة أو الندرة، ازداد أثر العوامل الشخصية على صنع السياسة الخارجية.
- كلما تعلقت القضية بالبقاء الوطني، تقلص دور العوامل الشخصية في صنع السياسة الخارجية حيث يتقبل القائد أو صانع القرار النصح من المحيطين به أو المساهمين في صنع السياسة الخارجية.

وتتلخص العوامل الشخصية التي تؤثر على صناع القرار فيما يلي:-

1. **التفسيرات البيولوجية:** وهى التي تتعلق بالسمات البيولوجية التي تجعل الإنسان معد للتصرف مسبقاً بشكل معينأكثر هذه السمات المتعلقة بفهم السياسة الخارجية، هي تلك التي تؤكد أن الإنسانعدواني

(1)لوريد جنسن، تفسير السياسة الخارجية ، ترجمة : محمد بن أحمد مفتى ومحمد سليم ، : عمادة شئون المكتبات جامعة الملك سعود الرياض، 1989م، ص 17 -18.

بطبعه وبالتالي يصبح من المستحيل التقليص من النزعة العدوانية عن طريق التعليم أو عن طريق تخفيض درجة الإحباط لدى صانع القرار.

2. **التصرفات المكتسبة:**- هنا العدوان ليس موروث بيولوجي بل مكتسب، وبالتالي الأفراد يطورون وسائل مختلف استجابة للإحباط وبأن السلوك العدواني الناشئ عن عدم القدرة على تحقيق أهداف معينة، هو نتيجة خبرة الفرد فيالماضيالتي علمته أن يتصرف بشكل عدوانيفي حالة الإحباط.
3. **الدوافع:** ليس سهلاً تحديد الدوافع التي تدفع بصانعي القرار إلى الأخذ ببعض الخيارات دون غيرها، كما أن صانعي القرار أنفسهم غالباً لا يكونوا على وعى بتلك الدوافع.

وان أهم الدوافع المحركة لأغلب القادة هي الحاجة للقوة، حيث كانوا أكثر تطلعاً لمراكز القيادة من غيرهم والى السيطرة على الآخرين، وأقل ميلاً نحو الاهتمام بالنواحي الإنسانية وهذا الميل للبحث عن القوة، تشير أغلب الدراسات على أن هؤلاء القادة عانوا الحرمان في طفولتهم سواء بإنعام الحنان أو سيطرة الأب أو عدم وجود علاقات جيدة مع رفقائهم أو بسبب عيوب جسدية، مثال: هتلر كان صغير الحجم، غير جذاب ومنعدم الشخصية نتيجة غطرسة والده[1].

بالإضافة إلى هذه العوامل عامل السمات الشخصية التي يتصف بها صناع القرار وأيضا دور البيئة الداخلية والمحيطة بصناع القرار ومسألة إدراك صانع القرار لكل الظروف المحيطة به وإدراك قوة الدولة وكيفية التعامل مع كل هذه المعطيات المتوفرة لديه.

ب.العوامل المجتمعية:هي الخصائص المجتمعية التي تؤثر على خيارات السياسة الخارجية وهى كالآتي:

1. **الشخصية الوطنية:** وهو وجود نمط معين يشترك فيه أغلبية السكان في دولة معينة، وقد يكون داخل دولة واحدة، اثنان أو ثلاثة أنماط من الشخصيات الوطنية، إلا أن السائد هو وجود نمط واحد، ويكون هذا من خلال التنشئة الاجتماعية التي تتبلور من خلالها شخصية وطنية محددة ناتجة عن سلوك معين موجود في المجتمع، فمثلاً حلل الباحثون أن الألمان غير النازيين لم تكن أسرهم خاضعة للنمط التسلطياالتقليدي للأسر الألمانية وبالتالي لم يكن لهم سلوك عدواني.

كما أن الدولة تتحكم في نظم التعليم، فالقيم الوطنية تتخلل المواد المقدمة للطلاب حتى في مواد كالرياضيات والعلوم التي لا يتوقع المرء أن يجد فيها اهتماماً بالقيم. لأن هذه التنشئة أو السلوك المتبع في دولة ما، هو الذي يبرزفيها سمات الشخصية الوطنية سواء كانت عدوانية، محبطة أو خاضعة. ... الخ.

2. **القومية:**- وهى الإحساس النفسي بالانتماءإلى عصب من جماعة معينة ولها أثر إيجابي وآخر سلبي على السياسات الداخلية والخارجية، فهي ممكن أن تساهم في توحيد الشعوب، كما أن الانحياز إلىقومية معينة في دولة فيها مجموعة من القوميات أو متعددة القوميات، قد تؤدى إلى تفرقة الجماعة

(1)رأفت رضوان ، النظام الدولي للمعلومات موقع الوطن العربي على خريطة العالم الجديد مقال منشور بمجلة قضايا استراتيجية ، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية ، العدد 12، القاهرة ، 1997م ص 42.

بدلاً عن توحيدها، وعليه فالكثير من القادة حاولوا جعل القومية قوة في السياسة الدولية، بحيث يتم استغلالها لتحقيق أهداف السياسة الخارجية وهى سلاح لدى القادة الديكتاتوريين لحشد التأييد الشعبي[1].

3. **التركيبة الاجتماعية:** وهى الخاصة بالفوارق بين أفراد المجتمع في الثقافة والايديولوجيه والجوانب الاقتصادية وفى الأدوار، ومنه يصبح القادة مصريين في بعض الأحيانإلى تحويل أنظار شعوبهم إلى المسائل الخارجية كي يتم توحيد تصوراتهم وإرادتهم، كما قد يؤدى هذا الاختلاف في لاتركيبة المجتمعية إلى وجود صراعات داخلية تؤثر على صنع سياسة خارجية فعالة لصالح الدولة.
4. **الإيديولوجية:** هي الأفكار السائدة في لامجتمع والتي يشترك فيها أغلب أفراد المجتمع في دولة معينة وهى مجموعة أفكار مترابطة منطقياً لتصبح فلسفة دولة معينة ومنهج حياة.

وتتخطى الإيديولوجيات في الغالب الحدود الوطنية للدول، وتنتشر إما عن طريق الدعاية لها أو القوة ومع هذا الانتشار تتكيف الإيديولوجية مع الثقافة والقيم التاريخية لأي مجتمع، فمثلاً فسرت الشيوعية بطرق مختلفة في الدول التي اتبعتها، مثل شيوعية الصين أو شيوعية الإتحاد السوفيتي سابقاً أو كوبا، فهناك اختلاففي تبنى هذه الإيديولوجية.

كما أن الخبرات لشعب معين تنتج له مجموعة من التقاليد التاريخية التي تصبح جزءاً من النسق العقدى الايدولوجى، والتي تؤثر فيما بعد على رسم ومسار السياسة الخارجية لتلك الدولة، وهو الأمر الذي يؤدى إلى فرض قيود على خيارات السياسة الخارجية، لأن صانع القرار يصبح يجد صعوبة بالغة فى التربية بطريقة محالفة للمعتقدات السائدة لدى شعبة ومجتمعه.

ج. العوامل الاقتصادية: يقاس بدرجة الإنتاج الكلى لدولة معينة كمعدل إنتاج الفرد ومعدل الفرد السنوي، إنتاج السلع الإنتاجية إنتاج السلع الاستهلاكية، تراكم رأس المال الوطني ومعدل النمو للاقتصاد الوطني لدولة معينة، كل هذه المؤشرات لها دور في رسم السياسة الخارجية فإن كانت هذهالمؤشرات إيجابية ستكون السياسة الخارجية لدولة ما في مستواها الأعلى، وإن كانت سلبية ستكون السياسة الخارجية ربما تابعة لنظام معين أو غير مستقلة.

د. عوامل مكونات القوة الوطنية: [2]

1. **الموارد الطبيعية:** مصدر أساسي في قوة الدولة لأنها م تحتوى على موارد هي أفضل من تلك التي تفقدها، كما أن امتلاك هذه المصادر لا يعنى بالضرورة امتلاك القوة خاصة إذا لن تستغل عقلانياً، ويتم توظيفها في السلسلة الاقتصادية بل تعود عليها بالسلب حيث تجلب لها الضعف والاستعمار عبر التأثير والقوة والنفوذ.

(1)المرجع نفسه ، ص 66.
[2] مازن اسماعيل الرمضاني ن السياسة الخارجية في إطار نظري ، بيت الحكمة للنشر ، بغداد 1990م ، ص42

2. **القاعدة العسكرية:** عدد القوات المسلحة، النفقات الحربية أنظمة الأسلحة، الكفاءة الحربية المركبات الصناعية العسكرية، كلما كانت متطورة كانت متطورة كلما أدت إلى صناعة سياسة خارجية مؤثرة والعكس صحيح.
5. **الموقع والمساحة:** تحدد من حيث المحيط والجوار وهو الذي يحدد مركز قوة الدولة لأن الدول الصغيرة تاريخياً إذا جاورتها دول كبرى سترغمها على الاحتماء بها أو تصبح عرضة للاستعمار والتبعية، مثل ما قسمت "بولوينا " عدة مرات لأنها مجاورة للنمسا وروسيا وبروسيا، أيضا اتساع الموقع وكبره له دور في قوة الدولة، كما أن المنافذ البحرية تلعب دوراً في الجانب العسكريوالاقتصادي.

هـ.**العوامل الحكومية والتنظيمية:** وهى المتعلقة بدوائر صنع القرار هل هي ديمقراطية شعبية– دينيةديكتاتورية– فردية؟ والمتعلقة كذلك بالجهاز البيروقراطيالإداري ومستوى أفراده ومنظومته القيمة والعلمية.

بالإضافةإلى دور المؤسسات العسكرية في هذا المجال، مدى تدخلها في صنع السياسة الخارجية وبالتالي في صنع القرار في دولة معينة كما أن للأحزاب السياسية والرأي العام وجماعات المصالح أدوار في صنع السياسة الخارجية عن طريق ممارستهم للضغط على النظام السياسي[1].

و. **العامل التكنولوجي:** وهو مدى التقدم العلمي والتكنولوجي ومدى مواكبة الدولة للتطور في شتى العلوم والميادين الاقتصادية والعسكرية والإعلامية وغيرها.

نتيجة لذلك فإن كل هذه العوامل لها أثر في رسم السياسة الخارجية لأي وحدة سياسية، لأنها مرتبطة بالسياسة الداخلية لها وبكل مقومات القومية الوطنية.

ثانياً:العوامل الخارجية:

هو المحيط الخارجي للدولة أو للفواعل الدولية، وهى تتمثل في شكل النظام الدولي والسياسة الدولية والأحداث الجارية في لنظام الدولي، كما يشمل كذلك توزيع القوة فيه، وعلى هذا فإن الدولة تسعى إما لفرض سياستها الخارجية وفلسفتها أو تتكيف مع الظروف الدولية أو تكون تابعة لسياسة القوى الكبرى في النظام الدولي.

نلاحظ أنه حتى القوي الكبرى، عند رسم سياساتها الخارجية تقوم بعدة تنازلات في بعض الأحيان سواء مع القوى المماثلة لقوتها أو بعض القوى المتوسطة وهذا للتكيف مع البيئة الخارجية المليئة في بعض الأحيانبالمفاجآتوالمتغيرات غير المتوقعة حتى بالنسبة للقوى الكبرى.

إن "جيمس روزنو" من بين أهم المنظرين الذين اهتموا بالدراسات المقارنة في السياسة الخارجية، وأعطت مساهمته إطار نظري لترتيب عناصر التأثير حسب وزنها، وفي حالات مختلفة واعتبرروزنو أن هناك خمس فئات من المتغيرات تؤثر في السياسة الخارجية للدول وهى كالآتي: [1]

(1) فاضل زكي محمد ، السياسة الخارجية وابعادها في السياسة الدولية ، مطبعة شفيق ، بغداد ،1975م ص23

1. **النظام الدولي:** وهي تشمل أنماط العلاقات الموجودة أو التي تصف طبيعة النظام الدولي هل هي علاقات وفاق أم تعاون أم نزاع؟ وأيضا طبيعة التحالفات (مرنة، جامدة، عقائدية أم تجريبية)كذلك توزيع الإمكانات والقوي في النظام والتي تحدد شكله، كأن يتسم النظام بتوزيع القوة بين مجموعة من القوى، أو بالثنائية القطبية أو بالأحادية.

إن هيكل النظام يفرض ضوابط على سلوكية الدولة، كذلك تبرز أهمية النظام الإقليمي أو النظام المحيط مباشرة بالدولة المعنية، حيث يفترض دراسة بنيته والتركيز كذلك على ما يسمى عقيدة النظام أو فلسفته، وكل هذا يشكل قيود على سياسة الدولة، كما يؤثر موقع الدولة الجيوستراتيجى من منظور النظامين الدوليوالإقليميفي سياستها، حيث تتعرض بسبب ذلك الموقع للتجاذب من قبل القوى الرئيسية في النظاميين الدولي والإقليمي، مثلما يحدث للقوى الصغرى في أوروبا وانجذابها بين القوى الرئيسية في النظام الإقليمي، فرنسا، ألمانيا، بريطانيا والقوى الرئيسية في النظام الدولي الولايات المتحدة الأمريكية[2].

2. **العوامل المجتمعية:** يمكن تقسيمها إلى عوامل مادية وغير مادية وتظهر أهمية الجغرافيا من حيث مساحة الدولة وموقعها، ومن العوامل الهامة أيضاً الإمكانات الاقتصادية للدولة كوفرة للمواد الأولية وتنوعها ومستوى التقدم التقني.

ومن أهم العوامل غير المادية، الثقافة السياسية وهى تشمل نظام القيم والمعتقدات والتي تحدد كلها درجة التجانس في المجتمع، وتؤثر على السلوكية الخارجية للدولة، ومن العوامل الهامة أيضاً التراث التاريخيوالوطني ووجود عقيدة عامة يمكن أن تساهم في تعبئة الشعب وراء سياسة معينة/كما أنه يمكن أن تشكل ضوابط على سياسة أخرى.

1. **العوامل الحكومية:** تشمل هذه البنية السلطة داخل الدولة وطبيعة العلاقات بين مختلف مؤسساتها من تنفيذية وتشريعية وقضائية، وموقع وقوة ودور كل واحدة من هذه المؤسسات وكذلك كيفية صنع القرار في الدولة.
2. **العوامل المتعلقة بالدور:** هو مجموع الأفعال والسلوكيات التي يفترض أن يقوم بها كل فرد إذا كان في مركزمعين في السلطة، بغض النظر عن أرائه وقناعاته لأن الوظيفة هيالتي تحدد سلوكيات وتصرفات تسمى في محصلتها الدور " Role" وكل فرد يريد المحافظة على مركزه، ويحاول التصرف في حدود الصلاحيات المخولة له من خلال وظيفته.

لأن الدور يؤثر برجة كبيرة في طبيعة تعامل الشخص مع محيطه، وهذا يتضح أكثر في الدول الكبرى التي لها تقاليد مؤسساتية، أين المؤسسة تغلب على الفرد وأرائه واعتقاداته، وهذا الدور يساهم

73. -) Joseph Frankel The Making of Foreign policy ,London: Oxford University press,1963, p 72 1(
(2) ناصيف يوسف حتى، مرجع سابق، ص 194.

إلى حد كبير في تحديد السياسة الخارجية، وبعكس الاستمرارية عند النظام سواء فيسياسته الداخلية أو الخارجية وهذا يعكس الاستمرارية عند النظام سواء في سياسته الداخلية أو الخارجية وهذا يعكس تقدم البيروقراطية خاصة في الدول المتقدمة.

3. **العوامل الفردية:** متعلقة بصناع القرار حيث تشمل شخصيتهم تكوينهم، خبرتهم، مستواهم الفكريوالعلمي، لأن الدراسات البيولوجية والسيكولوجية أثبتت أهمية تكوين الفرد، وذلك في تأثيره ببعض الأحداث السابقة في حياته، أن يكون لها أثر فيما بعد على إدراكه للأمور المحيطة به والقضايا التي يفصل فيها، أن القيم والمعتقدات مثلاً تحدد نوعية رد الفعل عند الفرد اتجاه قضايا معينه سواء من حيث تقبله لها أو رفضه.

كما قسم روزنو الدول الى ثمان ، فئات وذلك حسب ثلاثة معايير ، كل منها يتفرع إلى اثنين[1] :-

- **المعيار الجغرافي:** دول كبيرة وصغيرة.
- **المعيار السياسي:** دول ذات نظام مفتوح (نظام ديمقراطي) ونظام مغلق (نظام ديكتاتوري).
- **المعيار الاقتصادى:** دول متقدمة ودول متخلفة وقد تكون دول نامية.

وقد وصل روزنو من خلال دراسته ما يلي:

- أن عامل البيئة الخارجية سواء نظام دولي أو إقليمي، له الأثر الكبير فى تحديد السياسة الخارجية خاصة للدول الصغرى مع نسبة أقل بالنسبة للدول الكبرى[2] وهذا فى إطار عملية التكيف مع هذا المحيط الخارجي.
- أما العامل الفردي والشخصي فيظهر في الدول النامية بصورة جلية، نتيجة لتركيبة السلطة فيها وغياب دور المؤسسات أو الجهاز البيروقراطي مقارنة بالدول المتقدمة التي تلعب فيها دور أكبر.

كما تبرز أهمية العوامل المجتمعية في الدول المتقدمة منها في الدول المتخلفة نتيجة وجود أنظمة ديمقراطية مفتوحة تسمح بالمشاركة الشعبية في لحياة السياسية.

لقد قدم "روزنو"مفاهيم أخرى توضح لنا العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية للدول منها مفهوم الربط LINKAGE، حيث ظهرت أهمية هذا المفهوم مع زيادة كثافة الاندماج الدولي بما يسمى بنظرية الاعتماد المتبادل، وذلك عن طريق انفتاح المجتمعات على بعضها سواء من حيث التداخل أو التأثير المتبادل، وقد عرف "روزنو" Rosneau مفهوم الربط بين النظام الوطنيالداخلي والنظام الدولي: "بأنه سلوكية متكررة تنشأ في نظام وتؤدى إلى ردة فعل في نظام آخر " مثل السياسة الخارجية، تنشأ في دولة معينة وتؤدى إلى ردة فعل في نظم أخرى (نظام دولي أو نظم وطنية قد تكون ردة الفعل هذه مباشرة أو غير مباشرة، آنية أو متأخرة).

(1) ناصيف يوسف حتى، مرجع سابق، ص 196.

2(James N Rosneau, The Study of political Adaptation, London: Frances Pinter (Publishers (L t d) 1981,p)

لقد قسم " روزنو" أنماط الربط إلى ثلاثة أنواع هي: الاختراقPenetration رد الفعل Feed back والتقاليد Emulation

1. **الاختراق:** يتم عندما يقوم أفراد من دولة أو أنظمة معينة بالاشتراك مباشرة فياتخاذ القرار في دولة أو منظمة أخرى، مثل: البعثات والمساعدات الاقتصادية أو الخبراء في بعض المنظمات الدولية.
2. **رد الفعل:** لا يكون بالمشاركة المباشرة وإنما الوحدة المتأثرة تكون سلوكياتها بمثابة رد فعل لسلوكية الأطراف الدولية، وهذا أكثر الأنواع شيوعاً وحصولاً على أنواع الربط، ومثال ذلك ردود الفعل على برامج المساعدات الاقتصادية المجحفة من قبل الدول المتقدمة لصالح الدول المتخلفة.
3. **التقليد أو المحاكات:** لا يعتبر رد فعل وإنما ما يحدث في دولة معينة يحدث مثله في دولة أخرى ويتأثر بها بنفس الطريقة، كحركة تحررية في دولة معينة تحدث نفس السلوكية بالنسبة لحركة تحررية في بلد آخر[1].

لذلك فإن "روزنو" قد قدم نموذج موضح ومفسر لأهم العوامل التي تؤثر في رسم السياسة الخارجية، وكان من أهم النماذج التي ساعدت فيالدراسات المقارنة للسياسة الخارجية.

- **أدوات تنفيذ السياسة الخارجية**

يتطلب تحقيق أهداف السياسة الخارجية استعمال مجموعة من الأدوات وتعبئة مجموعة من الموارد والمهارات المناسبة لتحقيق تلك الأهداف. ذلك أنه بدون توافر تلك الموارد والمهارات يصبح من العسير تحقيق أهداف السياسة الخارجية ما لم يوكل تحقيق تلك الأهداف لفاعل دولي أخر. وحتى في تلك الحالة فأن تحقيق الهدف لفاعل أخر يتطلب استعمال مجموعة من الأدوات الدبلوماسية الكفيلة بإقناع ذلك الأخير بتحمل عبء تحقيق الهدف. والواقع أن أهمية أدوات السياسة الخارجية لا ينبع فقط من أهميتها لتحقيق الأهداف، ولكن أيضاً من كونها عاملاً مؤثراً في مسار السياسة الخارجية، محدداً لمسار ومعالم تلك السياسة، ذلكأن توافر أداة معينة للسياسة الخارجية يغرى باستعمالها لتحقيق الأهداف السياسية الخارجية، فحين تتاح للدولة القوة العسكرية الكافية، فأنها تتجه إلى استعمالها بدرجة أكبر من الدول التي قد لا يكون فيها تلك القوة متاحة، كذلك فأن كثافة اللجوء إلى أداة معينة في السياسة الخارجية يطبع تلك السياسة بطابع معين، ومن ذلك أن تتسم السياسة الخارجية بطابع "عسكري" نتيجة تكرار توظيف الأدوات العسكرية. [2]

بصفة عامة فأن أدوات السياسة الخارجية تتصرف إلى تلك الموارد الاقتصادية والمهارات البشرية المستعملة في صياغة وتنفيذ السياسة الخارجية. وبينما تشمل الموارد الاقتصادية الموارد الطبيعية والبشرية، فإن المهارات البشرية تنصرف إلى المقدرة علي أداء بعض الوظائف التي تنطوي على المعرفة والممارسة كقيادة الجيوش والتفاوض الدولي وغيرها. [3]

(1)مرجع سابق، ص 201.
(2) محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مكتبة النهضة المصرية، ط2 القاهرة ، 1998م ص 91.
(3) Carels Hermann Instrument OF Foreign Policy IN IBID PP159-161

ويقسم هيرمان أدوات السياسة الخارجية إلى ثمان أدوات محددة. [1]

1. **الأدوات الدبلوماسية:** وتضم المهارات والموارد التي تستعملها الدولة في تمثيل ذاتها إزاء الوحدات الدولية الأخرى والتفاوض معها بما في ذلك شرح سياستها إزاء القضايا الدولية وحماية مواطنيها وممتلكاتهم في الخارج وتنظيم تعاملهم مع الأجانب، وتعتمد الأدوات الدبلوماسية على توظيف مجموعة من الموارد، وهى شبكة السفارات والقنصليات والمفوضيات، وغيرها من أدوات الاتصال الدولي.
2. **الأدوات الاقتصادية:** تشمل الأدوات الاقتصادية الأنشطة التي تستعمل للتأثير في إدارة وتوزيع الثروة الاقتصادية للدولة أو لأي وحدات دولية أخرى. وتشمل تلك الأنشطة إنتاج وتوزيع واستهلاك البضائع والخدمات وتبادل الثروة والمعاملات المالية وغيرها. ومن أمثلة تلك الأنشطة إعطاء وطلب المساعدات الاقتصادية، والتفاوض حول تنظيم المعاملات التجارية والتعريفات الجمركية، وأدوات الحماية التجارية، والعقوبات والمقاطعات الاقتصادية، وإعطاء أفضليات تجارية كإعطاء وضع الدولة الأولى بالرعاية، وأدوات تحديد سعر صرف العملة الوطنية.
3. **الأدوات العسكرية:** وهى مجموعة من المقدرات باستعمال أو التهديد باستعمال العنف المسلح المنظم ضد الوحدات الدولية الأخرى، وتشمل هذه الأدوات إنشاء قوات مسلحة وتسليحها وتدريبها، وتوزيعها، واستعمال أو التهديد باستعمال القوة، والمساعدة العسكرية، والغزو المسلح، وتقديم وعمليات توزيع القوات سواء بالنقل البحري أو الجوى، والتهديد الأدوات العسكرية وتطوير الأسلحة، وتغيير حجم المقدرات العسكرية المشورة العسكرية، وعقد المخالفات العسكرية، والهجوم المسلح.
4. **الأدوات السياسية الداخلية:** تتصرف الأدوات السياسية الداخلية إلى تلك المهارات التي تستعملها الدولة لكسب تأييد القوى السياسية الداخلية بشأن التعامل مع قضايا السياسة الخارجية. يشكل عامل النظام السياسي مورداً من موارد السياسة الخارجية يقوى من شوكة الدولة في التعامل مع الوحدات الأخرى. ومن ثم فأن قدرة صناعة السياسة الخارجية على التعامل مع مختلف القوى السياسية فيالدولة واكتساب تأييدها للساسة ، ان فهم حركة النظام وأدواته القانونية والإدارية وقدراته المالية والتنظيمية، هي من بين الأدوات الهامة التي يمكن توظيفها في عملية السياسة الخارجية.
5. **الأدوات الاستخبارية:** وبقصد بها المهارات والموارد المستعملة لجمع وتفسير المعلومات المتعلقة بقدرات وخطط ونوايا وسلوكيات الوحدات الدولية الأخرى. وتشمل تلك الأدوات المهارات الخاصة بكيفية جمع المعلومات،وتفسير تلك المعلومات، كما تشمل مجموعة من الموارد كأدوات الاستطلاع والتجسس وأدوات الرمز وفك الرمز وغيرها.
6. **الأدوات الرمزية:** يندرج تحت الأدوات الرمزية مجموعة من أدوات السياسة الخارجية التي تتضمن محاولة التأثير في أفكار الآخرين. وتشمل تلك الأدوات مجموعة من الأدوات الدعائية والإيديولوجية

(1) نقلا عن كتاب محمد السيد سليم – مرجع سابق.،ص 140-145

والثقافية. وتنصرف الأدوات الدعائية إلى تلك الأنشطةالموجهةإلىالتأثير في مفاهيم الأفراد العاديين والنخب غير الرسمية فيالوحدات الدولية الأخرى. فالأداة الدعائية تهدف إلى حث من توجه إليهم الدعاية إلىتأييد أو رفض رأى أو سلوك معين كمحاولة إقناعالرأي العام الأمريكي بتأييد المطالب الفلسطينية في الصراع العربي– الإسرائيلي. أما الأدوات الأيدلوجيةفإنها تهدف إلى نشر تصور مثالي شامل لما ينبغي أن يكون عليه المجتمع في المستقبل. ومن ذلك الترويج لمفاهيم المجتمع الشيوعي، أو مفاهيم "النمط الأمريكي للحياة" وغيرها. وتختلف الأدوات الثقافية عن الأدوات الدعائية والإيديولوجيةفي أنها تركز على توظيف الإنتاجالثقافي والتراث الشعبيفي التأثير على الوحدات الاخرى، ومن أمثلتها إقامة العروض الثقافية فيالخارج، ونشر تعليم القومية وغيرها.

7. **الأدوات العلمية والتكنولوجية:** تشمل الأدوات العلمية والتكنولوجية للسياسة الخارجية الموارددوالمهارات التي تنطوى على استعمال المعرفة العلمية النظرية، وتطبيقاتها لحل مشكلات معينةوتتراوح تلك الأدوات ما بين مجرد التبادل العلمي وبرامج المساعدة الفنية إلى توظيف الأقمار الصناعية لأغراض الاتصال الخارجي، واستكشاف الفضاء الخارجي والمحيطات بالاشتراك معالآخرين.
8. **الموارد الطبيعية:** يقصد بالموارد الطبيعية جميع الموارد المتاحة والتي تكون هبة خالصة منهبات الله عز وجل وليس للإنسان دخل في وجودها. ومن أمثلة تلك الموارد الأراضي الزراعية، والغابات، وما تحتويه الأرضفي باطنها من معادن وما تظهره من أشجار، وقد تستعمل الموارد الطبيعية كأداة من أدوات السياسة الخارجية، ومن أمثلة هذه الاستعمالات حظر تصدير البترول العربي إلى بعض الدول الغربية سنة 1973م. وعرض الرئيس السادات بتحويل بعض مياه النيل إلىإسرائيل سنة 1980م.

ينطوي تطبيق السياسة الخارجية عادة إلى توظيف مجموعات مختلفة من تلك الموارد والمهارات، كما تلجأ الدولة إلى استعمال العمل الدبلوماسي، والضغط العسكري والسلاح الاقتصاديفي آن واحد لتحقيق هدف معين كما حدث بالنسبة العربية أثناء حرب أكتوبر 1973م، بيد أن الأدوات الدبلوماسية هي بصفة عامة أكثر أدوات السياسة الخارجية استعمالاً، ويتلوها في الأهمية الأدوات الاقتصادية ثم الأدوات العسكرية. كذلك فأن الدول قد تتجه إلى توظيف أداة معينة من أدوات السياسة الخارجية أكثر من غيرها من الأدوات. فقد وجد هيرمان من دراسته لتكرار استعمال أدوات السياسة الخارجية أن إسرائيل والولايات المتحدة هما أكثر الدول توظيفاً للأدوات العسكرية بينما وجد أن الصين وكوبا أكثر الدول توظيفاً للأدوات الدعائية. وبناء عليه فقد طور هيرمان مقياس التركيز Concentration وهو مقياس يحدد درجةتوظيف الوحدة الدولية لأداة واحدة أو لأدوات متعددة في سياستها الخارجية والقياس هو حاصل مجموع مربعات نسب توظيف كل من أدوات السياسة الخارجية الثمان.

ويتراوح المقياس بين واحد صحيح مما يعنى أن الدولة توظف أداة واحدة في سياستها الخارجية و0.125 بما يعنى أن الدولة تستعمل كل الأدوات بالتساوي، فإذا كانت الدولة توظف الأدوات بالنسب التالية:

الأدوات الدبلوماسية (45%)، والأدوات العسكرية (14%)، والأدواتالاقتصادية (11%) والأدوات السياسية الداخلية (3%)، والأدوات الرمزية (9%)، والأدوات الاستخبارية (6%)، والأدوات العلمية (4%) والأدوات الطبيعية (8%)، فإن مقياس التركز بالنسبة لها هو: (0.45)² + (0.14)² + (0.11)² + (0.03)² + (0.09)² + (0.6)² + (0.04)² ÷ (0.08)² = 0.26 وقد وجد هيرمان أن الدول النامية عموماً هي أقل الدول توظيفاً لمختلف أدوات السياسة الخارجية، كما أن الدول المتقدمة هي أكثر الدول توظيفاً لتلك الأدوات بمختلف أشكالها.

كذلك فأن طبيعة الأدوات المستخدمة تتفاوت طبقاً لمراحل عملية السياسة الخارجية. فمن المتصور أن تستعمل الدولة أدوات معينة في مرحلة جمع المعلومات (كالأدوات الاستخبارية) ولكنها تلجأ إلى أدوات أخرى حين تطبق السياسة الناشئة عن جمع تلك المعلومات (كالمهارات الدبلوماسية والمقدرات العسكرية).[1]

العوامل النفسية: يربط كل من "هازولد ما رغريت سبروت وسنايدر" دور العوامل السابقة بتصور وإدراك صانع القرار لها، وبالتالى يكون أثرها مرهون بمدى الاهتمام الذى يخصصه لها صانع القرار، وقد احتلت العوامل النفسية لصانع القرار حيزاً كبيراً من الاهتمام بين دارسي السياسة لبخارجية، فيرى (Holsty) أن " الصورة التى يشكلها صانعو القرار حول الحقيقة (لواقع) تحتل أهمية أكبر من الحقيقة أو الواقع الموضوعى"[2] واكثر من ذلك يذهب (Snyder) الى اختبار أن الواقع الذى يجب أن يعنى بالدراسة هو الواقع كما يراه صنع القرار " WORLDOF THE ICISION MAKER AS THE VIEW IT"[3]لكن رغم ذلك يضع العوامل النفسية فى مرتبة ثانوية كما يقول " كلمان" (H. KELMAN).

تصنف المتغيرات الفردية للقائد السياسى الى نوعين: متغيرات قيادية موضوعية (الدوافع الذاتية، الخصائص الشخصية)، وتتميز بأن لها تأثير مباشر على السياسة الخارجية، ومتغيرات قيادية نفسية (تلك المرتبطة بالعقائد، الإدراك، التصورات)[4] إضافة الى ما سبق هناك من يضيف دور العوامل التنظيمية والتى تتعلق بعملية صناعة القرار الخارجيوالتي قد تضع قيوداً على دور بقية العوامل[5] التنظيمية على النحو الموضح في الشكل التالي:

متغيرات مستقلة

(1) تحليل السياسة الخارجية ، محمد السيد سليم مرجع سابق ص94-95

)Sami Cohen. " Decision pouvoir et rationalite dans I.analyse de la politique etranger" du: Maric claud smouts, les 2(nouvelles relation intcrnationales, pratique et theories. Paris : la foundation nationale des sciences politique. 19989.p.88

(3)Richard Snyder , H.w.bruck , Burton sapin. " Decision making as an approach to the syudy of international [olitics" in ed : Stanley Holffman .Contemporary theory in international relation . Ed : 5 U.S.A.: prentice national politics. P: 153.

(4) محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص 371

(5) نفس المرجع. ص 140

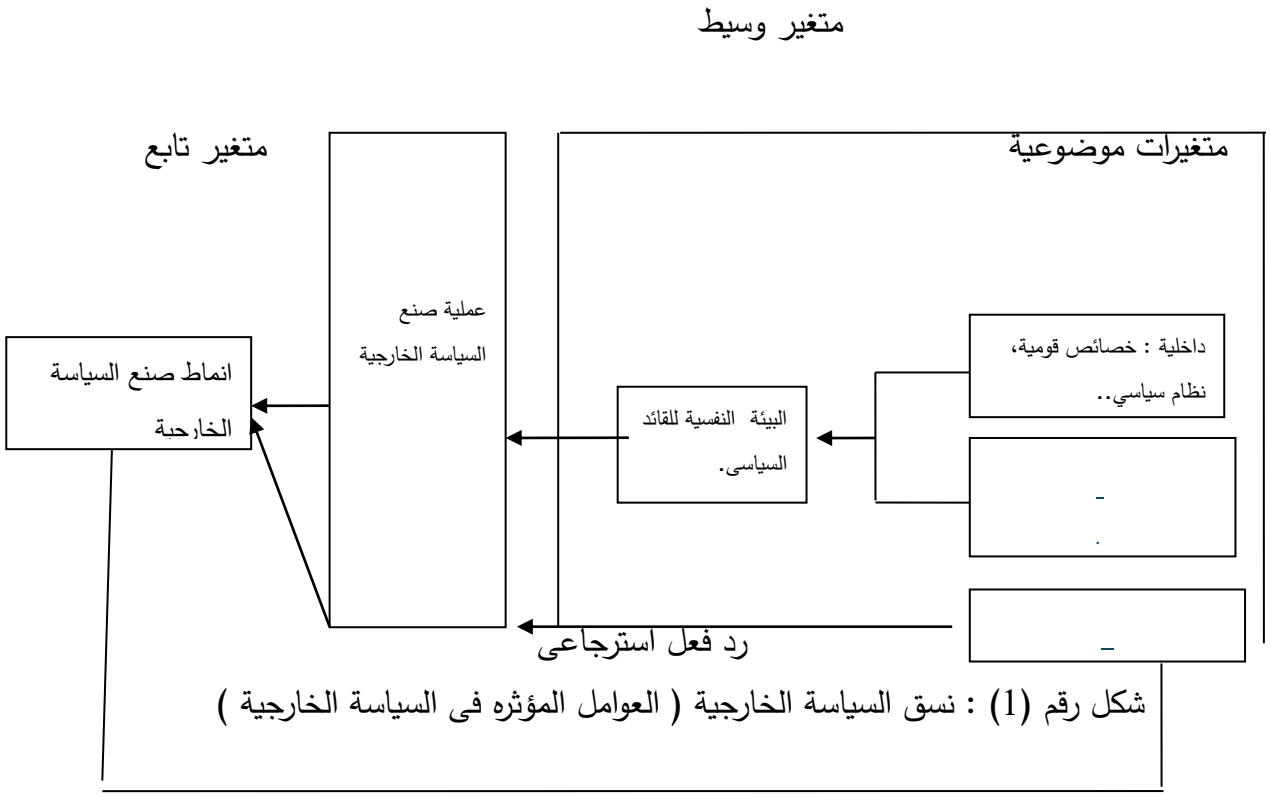

شكل رقم (1) : نسق السياسة الخارجية (العوامل المؤثره فى السياسة الخارجية)

المصدر: محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مرجع سابق. ص 142.

مفهوم البيئة الخارجية :

يقصد بالبيئة الخارجية البيئة التي تحيط بعملية صنع السياسة الخارجية للدولة وما تطلبه من اتخاذ قرارات تلك العوامل والظروف والموثرات الحدودية الاقليمية للدولة .

ان هذه المحددات والقيودات الدولية ايا كانت صورها التي تتمثل فيها وتعبر بها عن نفسها فإنها تعتبر حقيقية وموضوعية لا يمكن تجاهلها من قبل صانعي القرارفي السياسة الخارجية للدولة كما انها تقتضي السلوك الرشيد الواقعي في التركيز على دائرة الاهداف الخارجيةالمتوفرة لدى صانع القرار وان يتحول عن تلك

الاهداف التي تبدو احتمالات بعيدة او غير واردة وهو يعني بالواقعية التي يجب ان تتحلى بها ادارة الدولة لعلاقاتها الحارجية [1]

هنالك العديد من الابعاد الرئيسيةالتي توثر في السياسات والقرارات الخارجية والتي من اهمها

1- ما يجري داخل الوحدات الفاعلة في النظام السياسي الدولي:

تتكون هذه الوحدات من الدول والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية من مؤسسات المجتمع المدني العالمي، كما ان هذه الوحدات تعتبر دعائم للنظام الدولي وركائزه الاساسية كما انها تودي الكثير من الادوار والمهام التي تتباين في تاثيراتها الدولية وتتفاوت حسب الإمكانات والقدرات المتاحة لكل منها.

بجانب النظام السياسي العالمي توجد مجموعة اخرى من النظم الدولية والاقليمية او الفرعية التي تقوم بدورها كروافد لهذا النظام العالمي وان كل مستوى من مستويات النظم الدولية والاقليمية والعالمية يتميز بمستوى معين من كثافة التفاعلات الدولية المتبادلة اذ تشتد بدرجة كثافة اكبر مع النظام السياسي العالمي وتقلب طبيعة الحال مع النظام الاقليمي والعربي.[2]مع تزايد المصالحوالرغبات زادت المخاطر والتحديات التي قادت الى الحاجة لتأسيس تجمعات أكبر لإستكمال عناصر القوة كوسيلة لتحقيق المصالح والرغبات للاستقواء لمواجهة الخطر [3].

مثال لذلك الأمم المتحدة تضم بداخلهاالجمعية العامة،مجلس السلم والأمن الدوليين المجلس الاقتصادى والإجتماعي ومحكمةالعدل الدولية وجهازالامانةالعامة والوكالات المتخصصةالأخرى، كالبنك الدولى وصندوق النقدالدولى ومنظمة اليونسكو والوكالة الدولية للاغذية والوكالة الدولية للطاقة الذرية. .. الخ مما يحتم على الدول ان تكون حاضرة و فاعلة في الساحة الدولية[4].

2- ما تتمتع به اجهزة النظام الدولي ومؤسساته من صلاحيات وسلطات :

يجب على أجهزة صنع السياسة الحارجية في الدولة ان تكون على معرفة تامة بما تتمتع به من مراكز السلطة وغيرها من المؤسسات المنوط بها اتخاذ القرارات داخل كل وحدة من هذه النظم الدولية من صلاحيات حتى تكون على علم مسبق بما يمكن توقعه منها أيذاء أي تصرف

من ناحية أخرى فإن الأجهزة الدولية التي يناط بها فض النزاعات الدولية بالطرق السلمية تحتل هي الاخرى موقعاً مهما في اهتمامات الدول ذلك بسبب وجود آليات دولية فعالة سواء كانت دبلوماسية او قضائية فى مجال التسوية السلمية للنزاعات الدولية وإدارة الأزمات والتوصل إلى حلول وتسويات عادلة تقبل بها الاطراف المتنازعةمما يوفر الاندفاع في مسارات محفوفة بالمخاطر اذا ما اغلقت التسوية السلمية [5]

(1) فوزي حسن حسين، التخطيط الاستراتيجي للسياسة الحارجية وبرامج الامن القومي الولايات الامريكية نموذجا،مكتبة مدبولي الطبعة 2القاهرة 2013م ص231

(3) اسماعيل صبري مقلد، اصول العلاقات الدولية، مكتبة مدبولي القاهرة ط1 ص167

(5) فوزي حسن حسين، التخطيطط الاستراتيجي للسياسة الخارجية وبرامج الامن القومي – الولاتيات المريكية المتحدة نموذجا – مرجع سبق ذكره ص234

اولاً بروز النظام العالمي الجديد 1990-1994 م

يشهد العالم خلال الخمسين عاماًالماضية فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية نظاماً عالمياً جديداً فرضه الحلفاء وكان ثماره ميلاد منظمة الامم المتحدة والمنظمات المنضوية تحته .

بعد الوعي المتنامي للشعوب في الدول المستعمرة في تلك الفترة بات من الصعب بمكان تحقيق المصالح عبر وسائل السيطرة المباشرة،لذا كان لابد من البحث عن أساليب جديدة للدول المستعمرة تستطيع عبرها تحقيق مصالحها الاستعمارية لذا برزت فكرة النظام العالمي الجديدالذي يقوم على ثلاث ركائز[1]

1. الركيزة السياسية: وتختص بتحقيق السيطرة السياسية وتوفير التشريعات والأوضاع الدولية المطلوبة لتحقيق المصالح.
2. الركيزة الاقتصادية وتمثلت في
   أ. صندوق النقد الدولي ويختص بالنقد الدولي.
   ب. البنك الدولي ويختص بالتمويل الدولي.
   ج. منظمة التجارة العالمية تختص بالتجارة العالمية.
3. الركيزة الاجتماعية: وتختص بالجوانب الاجتماعية المختلفة من تعليم وطفولة وثقافة وصحة. ..الخ.

في تلك الفترة كانت الدول النامية تدور في فلك احد القطبين(الشرقي – الغربي) وبموجب ذلك تتلقى المعونات والمساعدات والقروض وحتى يتم ذلك من خلال مؤسسات التمويل العالمية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي هذا بالنسبة للدول التي تدور في فلك المعسكر الغربي.

امادول المعسكر الشرقي فقد كانت تتلقى المساعدات المعونات من الاتحاد السوفيتي والمعسكر الشرقي.

كانت دوافع المعسكرين الليبرالي والاشتراكي للتعاون مع الدول النامية تدور حول التنافس فيما بينها لاستقطاب هذه الدول بغرض التحالف معها وخدمة اجندتها في المحافل الدولية في سبيل فرض توجهاتها الحضارية بجانب فرض هيمنتها على النظم الاقتصادية في العالم.

في نهاية عقد الثمانيات إنهار المعسكر الإشتراكي وتفككت دولته وبدأت تتوجه نحو سياسات الاقتصاد الحر[2].

تحليل البيئة الدولية من 1995--2018

تميزت هذه الفترة بإنهيار الاتحاد السوفيتي وبروز عهد العولمة، لقد أثبت التاريخ ان العولمة ليست شئياً جديداً فقد حاولت بعض الحضارات السابقة فرض ثقافتها وحضارتها علاوة على تحقيق مصالحها الا ان ما

(1) محمد حسين ابو صالح، التخططيط الاستراتيجي الشامل، مرجع سابق ص238-239
(2) المرجع السابق ص240

يميزها الان هو العالم اصبح اكثر قرباًمن بعضه واكثر ارتباطاً ويعود ذلك لانشاء الطرق الدولية والقارية المعبدة وتطور صناعة الطيران فضلاً عن التطور المزهل في تقنية الاتصالات والمعلومات.[1]

لقد ساد النظام الاسلامي العالمي على مدى تسعة قرون بدأ برسالة الرسول صل الله عليه وسلم وصحابته من بعده حتى امتدت الدولة الاسلامية الى بلاد فارس واورباواسبانيا ومشارق الصين وبلاد الشام ومصروالسودان،فإن كان العالم يحاول فرض ثقافته عبر محطاته المختلفة وعبر التقنية المتطورة،فإن الاسلام قد اقام نظاماً عالمياًكان اساسه العدل والمساوة وحرية الاديان السماوية إنتفت فيه العرقية والقبلية والجهوية وأصبح المعيار هو التقوى،اما على الصعيد الاقتصادي فقد احتفظ النظام الاسلامي العالمي بخصائص الحرية والانفتاح بانتقال السلع والعمالة وراس المال والتقنية على نطاق العالم الاسلامي بلا قيود تذكر،كما ظلت الوحدة النقدية – الدينار الذهبي – هي العملة السائدة.[2]

من مفردات النظام العالمي الجديد مصطلح (العولمة) أن الفرق بين العولمة الاسلامية والعولمة واليوم هو ان العولمة الاسلامية إستندت على نظام القيم والمبادي الاسلامية والحرية الكاملة للبشر والسلع وحركة التقانة دون قيود وعدم فرض الراي بالقوة،في حين ان العولمة اليوم تجيز حركة السلع ورأس المال والتقنية والحصصالاستراتيجية في الاسواق العالمية في ظل وضع تسيطر فيه الدول الكبرى على الدول الصغرى.

في نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين تبلورت العولمة وأخذت عدة أشكال منها[3]

العولمة السياسية:

تسعى العولمة السياسية الى تحويل دول العالم خاصة النامية لاتباع النظام الراسمالي اقتصادياً والليبرالي سياسياً ومن اهم جوانبها بروز معسكر الشمال بقيادة الولايات المتحدة الامريكية وتحول الصراع من الساحة السياسية الدولية ليصبح الاقتصادمدخله ومحوره الأساسي.

العولمة الثقافية:

تسعى إلى زوال الحدود بين الدول والقيود أمام الفكر والثقافة لتصبح مشاعة للمجتمع، أهم التطورات التي شهدتها القفزة المذهلة في مجال التقنية والاتصالات الذي انعكس في سرعة إنتقال المعلومات بين انحاء العالم كما ساهمت في انتقال الفكر والثقافة عبر الحدود.

العولمة التشريعية:

تسعى خلالها الدول الكبرى الى وضع تشريعات تعالج القضايا السياسية الاقتصادية والاجتماعية للدول الاخرى من خلال وجهة نظرها من امثلتها:

1. اتفاقية كوتونوبين الاتحاد الاوروبي والمجموعة الافريقية الباسفكيةالكاريبية.
2. مشروع الشرق الاوسط الكبير

(1) حسن لطيف كاظم الزبيدي، العولمة ومستقبل الدولة في العالم الثالث، دار الكتاب الجامعي، العين، 2002م، ص128
(2) محمد هاشم عوض،الابعاد الاقتصادية للعولمة – دراسة مقدمة لمركز الدراسات الاستراتيجية بالخرطوم 1998م ص 53-55

3. اعلان شركاء النظام العالمي المستديم

للاستفادة من مزايا اتفاقية كوتونو أو الحصول على الدعم والتمويل من مشروع الشرق الأوسط الكبير يتطلب بصورة مباشرة أو غيرمباشرة إجراء تعديلات في التشريعات المحلية للدولة المستفيدة.[1]

العولمة الاقتصادية[2]

تعني حرية التجارة العالميةوالاعتماد المتبادل لآليات السوق وتحويل العالم لقرية صغيرة ذات انماط وعادات استهلاكية تحكمها اسس وقواعد دولية وتكتلات اقتصادية كبرى وشركات متعددة الجنسيات.

اليات واستراتيجيات الغرب والولايات المتحدة للهيمنة على الاقتصاد العالمي:

1. إدخال الدول النامية لمنظومة النظام الليبرالي واقتصاد السوق الحر.
2. احكام السيطرة على المؤسسات المالية العالمية.

- **ترتيب اوضاع واسس وشروط جديدة تحكم حركة التجارة والحصول على الاستراتيجية في الاسواق وكذلك الحصول على التمويل.**

- **الولايات المتحدة الامريكية: (1990- 2001):**

فكرة النظام العالمي الجديد بما ان العالم استخدم للاشارة الى الفترة التي تلت عملية تحرير الكويت من الغزو العراقي 1991م وحدثت تغيرات جزرية في الفكر السياسي العالمي وموازين القوى المختلفة في العالم كما أسلفنا آنفاً إلا أن هذا المصطلح ارتبط بقوة بمفهوم الأحادية القطبية للعالم بقيادة الولايات المتحدة الامريكية. ومن أهم مبادئ النظام العالمي الجديد[3]:

1. إلتزام الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة العالم نحو سيادة القانون حتى وإن تم ذلك باستخدام القوة.
2. ستكون الإنقسامات والمنازعات الدولية في المستقبل ذات طابع اقتصادي بدلاً عن الطابع الأيديلوجي ويمكن للإتحاد السوفيتي أن يساهم مع الولايات المتحدة الأمريكية في ترسيخ الإستقرار الإقليمي في دول العالم الثالث كما يمكن ان يصبح حليفا لأمريكا ضد الاعتداءات والتجاوزات الاقتصادية في آسيا وما يدعي الإرهاب الإسلامي ومخاطر المخدرات ضد امريكا اللاتينية.
3. دمج الإتحاد السوفيتي في المؤسسات الإقتصادية العالمية مثل مجموعة الدول الصناعية الثمانية G8 وإقامة العلاقات الطبيعية مع الدول الأوربية.

([1]) مركز الدراسات الاستراتيجية والعالمية، دراسة مشروع الشرق الاوس الكبير، ترجمة مركز دراسات الشرق الاوسطوافريقيا، الخرطوم، 2000 ص 5-15

([2]) محمد حسين ابو صالح، التخطيط الاستراتيجي في المجال الاقتصادي، مرجع سبق ذكره ص49-51

([3])عبد العظيم جبر حافظ، النظام الدولي للولايات المتحدة، دراسة منشورة علي الموقع الالكتروني صحيفة الاتحاد العراقي، 2011/1/1، www.alithad.com

4. بروز اليابان وعودة السيادة إلى ألمانيا سيسهم في تكوين قوى عظمى تسعى لتفعيل الأمم المتحدة على تحمل مسئولياتهم الأخلاقية في العالم من خلال تقاسم القرارات والمسئوليات[1].

- **استراتيجية الاحتواء المزدوج:**

هي الاستراتيجية التي وضعتها ادارة الرئيس بيل كلنتون لاحتواء ايران والعراق معاً ذلك لضمان المصالح الامريكية في منطقة الخليج العربي والمسجلة في ضمان تدفق النفط الى الاسواق العالمية بصورة منتظمة ضمانا لأمن اسرائيل.

- **الغزو الامريكي للصومال1992– 1993م**

تدخلت الولايات المتحدة الامريكية عسكريا في الصومال في سبتمبر 1992م بموجب قرار مجلس الامن الدولي 794 للاغراض الانسانية ووصول المساعدات الانسانية للشعب الصومالي وقد واجهت القوات الامريكية بمقاومة عنيفة من قبل الجماعات الصومالية بقيادة محمد فرح عيدون الرئيس الصومالي السابقأ أدت الى انسحاب الولايات الامريكية من الصومال في مايو 1993م [2]

والبعض يرى أن التدخل في الصومال كانت حقيقية تأمين خطوط الملاحة البحرية والنفطية والتجارية في البحر الأحمر من خطر الجماعات المسلحة الصومالية بعد أن ضمنت الولايات المتحدة الامريكية سيطرتها على الخليج العربي اثر تحرير الكويت من الغزو العراقي 1991م.

- **الغزو الامريكي لهاييتي: 1994م**

بسبب الاضرابات التي حصلت في هاييتي عام 1991م والصراعات الدامية بين الفصائل المسلحة الإستحواذ على الحكم قامت جماعات مسلحة بتهريب السلاح والمخدرات والإتجار بالبشر الى الولايات المتحدة الأمريكية فكانت هاجس الأمن القومي الأمريكي هو الدافع الأول لعملية امريكية عسكرية استهدفتت غزو هاييتي[3]

- **الدور العسكري الامريكي في حرب كوسوفو 1999م:**

في العام 1999م تدخلت الولايات المتحدة الامريكية عبر حلف الناتو في النزاع المسلح بين البلغان ويرى البعض ان التدخل الانساني لانقاذ سكان كوسوفو من اعمال التطهير الجماعي والعرقي الذي يمارسه الصرب ضد المسلمين الالبان ما هو إلا واجهة استخدمت لاستمالة الرأي العالمي لشن الحرب على يوغسلافيا،اما

(1) عمرو ثابت، الاحتواء المزدوج وما وراءه، تأملات في الفكر الاستراتيجي الامريكي مقال منشور في مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية. ابو ظبي، 2001، ص19 – 30.

(2)رابطة العلماء السوريون، الصومال عقبة في طريق الحكم الامريكي، مقال علمي منشور في الموقع الالكتروني، www.islamysyrian.

(3) المرجع السابق .

السبب الحقيقي فهو صلة النظام اليوغوسلافي السابق بالشيوعية العالمية وضمان امن مستقبل الاتحاد الاوربي والتوسع نحو جهة الشرق بمعنى تصفية الوجود الشيوعي المسلح باوربا[1].

بناء على ماسبق من عرض وبعد احداث الحادي عشر من سبتمبر وعلى خلفية حربها على الارهاب قامت الولايات المتحدة بشن حرب على افغانستان واحتلال العراق وغيرها،وبدأت الولايات المتحدة تخسر كثيرا من المنظور الاستراتيجي ويبدو ذلك في الآتي:

1. تنامي الكراهية في العالم على الولايات المتحدة الامريكية بمعنى ان ما قامت به الولايات المتحدة لا يمكن استمراره في المدى الطويل رأت الفرصة محدودة امام الولايات المتحدة لاعادة ترتيب اوضاعها على الصعيد الدولي.
2. بداية انهيار النظام العالمي القيمي الذي تأسست عليه الولايات المتحدة الامريكية على خلفية حربها على الإرهاب ربما تجسدعليه من إجراءات تقييد الحريات الشخصية.
3. التطور المتسارع في تقنيات الاعلام والاتصال تشير الى ان السيطرة الامريكية والغربية عموما على الفكر لن يكون متاحا كما هو الحال الآن وهذا الوضع سيضعف القدرات التفاوضية الامريكية بشكل كبير حيث لن يكون متاحاً حينها السيطرة الفكرية علي الشعوب وبالتالي سينعكس ذلك على السياسة الخارجية.
4. بدأت الولايات المتحدة تفقد زعامتها في مجال التكنولوجيا ويتوقع بروز قوى كبرى من دول المعادل ستشكل اضافة حقيقية للولايات المتحدة خلال العقدين القادمين.

بروز تقارب المعالم الاستراتيجية بين الولايات المتحدة والصين وروسيا والاتحاد الاوربي.

تحليل اثر أوضاع البيئة الدولية على السياسة الخارجية السودانية

تعتبر الاستراتجية القومية الشاملة هي الاطار للحاكم السياسي للسودان الخارجية حيث صاغت موجهاتها. خطب رئيس الجمهورية وموجهات المؤتمر الوطني ووزراء الخارجية وعلى ضوء هذه الموجهات حددتالاستراتيجية الأهداف العليا لسياسة السوان الخارجية والتي تمثلت في:

1. حماية مقومات الامن القومي وتحقيق الاستقرار والوحدة.
2. توظيف العلاقة الخارجية وتعزيز التنمية الشاملة.
3. استخدام العلاقات الخارجية لبناء السلام.
4. جعل السودان محرراً من الهيمنة الغربية الجائرة القائمة على موازين القوةومأوى للمستضعفين ونصر المظلومين وتأييد الشعب الفلسطيني.
5. التعريف بالنموذج الحضاري الاصيل.

(1) محمد قدري سعيد، سبب الحرب ومسئولية الحماية الدولية، مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية، تحليلات عربية ودولية، 2003، ص3.

يرى البروفيسور الحسن حاج علي ان سياسة السودان الخارجية قد مرت بمرحلتين الأولى ما قبل 1997م والثانية ما بعد 1997م وان لكل مرحلة سماتها الخاصة ولكل دوافع قادت إلى بلورة هذه السمات كما أنه يشير الى أهم متغيرين اساسيين ووصفهما بأنهمالعبا الدور الاكبر في صنع واداء السياسة الخارجية للانقاذ المتغير الاول هو القيم،قيم وافكار وادراك القيادة السياسية اما الثاني فهو اثر البيئة الخارجية (النظام العالمي والنظام الاقليمي) ويعتبر ان المتغير الاول هو المؤثر الاكبر في فترة ما قبل 1997مثم توازنا المتغيرين فيما بعد تلك الفترة ان لم يعد المتغير الثاني اكثر اثراً.[1]

من اهم سمات المرحلة الأولى (ما قبل 1997م):

1. تردي الوضع الخارجي.
2. الاستقطاب السياسي الحاد ما قبل تلك الفترة سواء أن كان بين الأحزاب والقوى السياسية مباشرة او بدفعها بواسطة قوى خارجية لتمرير اجندة محددة عبرها.
3. الجدل الذي احتدم حول القوانين التي اصدرتها حكومة مايوفي سبتمبر 1983 بين مؤيد ومعارض لإلغائها.
4. حداثة تجربة الضباط الذين استولوا على السلطة في امور الحكم والسياسة على الرغم من دعم الجبهة الاسلامية القومية لهم وانخراط كوادرها في مؤسساتها ومن ثم وضوح التوجه الاسلامي للانقاذ من خلال الوثائق التي صدرت عن المؤتمرات التي تم تنظيمها كمؤتمر النظام السياسي.
5. إلى جانب بعض العوامل التي كانت حاضرة خلال الفترة.
6. عواملاخرى ملازمة للمجتمع السوداني منها ان السودانين يوصفون بأنهم شعب ملون يحب التغير لذاته لا لعلاته. مما يعد من احد مظاهر ضعف البناء والتربية السياسية.[2]

عمدت الاطراف الفاعلة في القيادة السياسية الى القبول باولوياتالسياسة الخارجية، وقد كان واضحاً ان قيم القيادة السياسية وادراكها للعالم الخارجي ودوره فيه هو الذي اثر بدرجة رئيسيةفي السياسة الخارجية وقد شكل الاسلام قاعدة تلك القيموقد تأثر الإدراك كذلك بواقع الاسلام في العالم والمنطقة حيث تتعرض الحركات الاسلامية للملاحقة والتعقب من قبل الانظمة الحاكمة وذلك لطبيعة الانظمة الجائرة للنظام العالمي[3].

يرى حسن حاج علي ان السياسةالخارجية لحكومة الإنقاذ في عقدها الأول تميزت بتقلبات وتوترات معبعض الدول الجوار وصلت فيها إلى حرب حدودية شاركت فيها ثلاث دول هي يوغندا واثيوبيا وارتريا،على الرغم من أن السياسة الخارجية للإنقاذ مع هذه الدول لم تبدأ متوترة بل على العكس كانت علاقة تحالف مع النظام الجديد في اثيوبيا ومع الدولة الوليدة في أرتريا،كما كانت علاقة عادية مع يوغندا.برز أثر القيم

(1) سياسية السودان الخارجية تجاه دول الجوار الافريقيي، الحسن حاج علي (ورقة عمل) الطيب حياتي محرراً (عوامل الاستقرار والتنمية) مطبعة جامعة الخرطوم، الخرطوم، 2001، ص233.

(2) محمود حسن احمد، التعديلات الوزارية في السودان، مجلة الدبلوماسي، المركزالاسلامي للدراسات الدبلوماسية، الخرطوم، 2005م، ص31.

(3) حسن حاج علي، سياسة السودان الخارجية تجاه دول الجوار الافريقي، مرجع سابق، ص266.

السياسية للقيادة بوضوح عندما برزت حرب الخليج الثانية إذ ظهر بعد أول موقف للحكومة الرسمي إزاء الازمة والذي جاء وسطا حيث المطالبة بانسحاب العراق من الكويت وفي نفس الوقت ادانته للوجود العسكري في المنطقة والمطالبة بجلاءه، أما البعد الثاني يظهر من خلال البعد الشعبي المؤسسي المتأثر بنفس القيم من والأفكار السياسية نحو المطالبة بخروج القوات الاجنبية اكثر من التنديد بالغزو العراقي للكويت رغم أن ذلك جر على الحكومة عزلة دولية وخليجيةظل أثر عامل القيم سائدا في السياسة الخارجية لاسباب اهمها:

1. التغيرات التي طرأت على النظام الاقليمي بانهيار نظام منقستو في اثيوبيا وحل محله نظام ثوري جديد ومما وضح عنه ظهور تحالف سوداني اثيوبي أرتري.
2. ان الثورة المهيمنة في النظام العالمي كانت ترى امكانيةتطويع نظام الإنقاذ واحتوائه باستخدام سياسة العصا والجزرة، نتيجة لدور القيم جاء المؤتمر الشعبي العربي الاسلامي الذي عقد أول دوراته 1991م بعد حرب الخليج ونظر إليه أنه ضم التنظيمات الاسلامية والقومية المناهضة للوجود الأجنبي في منطقة الخليج والرافضة أيضا لمسيرة السلام مع إسرائيل.

اعتبر المؤتمر من قبل القوى المهيمنة في النظام العاليم تنظيما ايدلوجيا خارجاً لا يتناسب مع مرحلة ما بعد الحرب الباردة التي سعت من خلالها العديد من الدول ذات التوجه الأيدلوجيالمناوي للغرب كما وضح من خلال هذه الفترة الاهتمام بجعل السودان مركزا للتحرر من الهيمنة الغربية ومعاونة المستضعفين ونتيجة لذلك أصبح المواطن العربيلا يحتاج الى تأشيرة دخول للسودان مما سهل على عدد من الاسلاميين المطاردين من بلدانهم دخول السودانومن الغرب الذي كانوا يقاتلون في افغانستان بحثا عن الأمان في ظل نظام اسلامي وليد[1].

أدى بروز الجانب العقدي الشعبي ذي النزعة العالمية في توجهات وسلوك السياسة الخارجية السودانية خلال فترة بداية ظهور أثر البيئة الخارجية بصورة تدريجية حيث بلغ البعد الأيدلوجي قمته عام 1995م في توجهات المؤتمر الشعبي الإسلامي من خلال دورة الإنعقاد الثالثة والتي ورد فيها:

1. الوقوف في وجه كل صور الإعتراف والمعاملة مع الكيان الصهيوني.
2. أن تظل القضية الفلسطينية هي القضية المحورية المركزية لمواجهة المشروع الصهيوني في العالم.
3. يطالب المؤتمر الحكومات العربية والإسلامية لبسط الحريات والتعامل مع شعوبها والكف عن بسط القوة والجبروت ودفع الباطل وإتقاء الفتنة.
4. الانعتاق والتبعية وتقوية علاقات السودان مع الدول والشعوب العربية والافريقية والاسلامية.[2]
5. رفض كافة أشكال الهيمنة والإمبريالية.
6. السعي لتطبيق السلام في جنوب السودان عبر انتهاج طريق التفاوض.

([1]) عوض الكريم الريح بله، العولمة وسياسة السودان الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص114.

([2])خطاب السيد رئيس الجمهورية / عمر البشير بمدينة الابيض في 1993م في الذكرى 37 للاستقلال، خطاب الاستقلال الامانة العامة لمجلس الوزراء.

7. ايضا جاء في الميثاق القومي للعمل السياسي الذي اجازه مؤتمر الحوار حول قضايا النظام السياسي الذي انعقد 1990م،اتجاه السياسة الخارجية نحو تأكيد وحدة الشعوب العربية والافريقية والإسلامية وإشاعة السلام العالمي والوقوفمع الشعوب المستضعفة وقضايا التحرر الوطني وأن تتم ترجمة هذه السياسات عبر الدبلوماسية الرسمية والشعبية وأن توجه الدبلوماسية لخدمة أهداف السياسة الحضارية،بجانب النزعة الاستقلالية الرافضة للتبعية هنالك للعب دور إقليمي ربما دولي في العديد من القضايا العامة مما اسفرعنه تعزيزواقع حصاد للحكومة السودانية في محيطها الاقليمي والدولي.[1]

أهم التغيرات في الساحة الدولية والاقليمية:

1. اختلال ميزان القوة الذي افرزه السقوط المفاجئ للإتحاد السوفيتي وانتاج القوى الدولية المسيطرة سياسة تقوم على ممارسة الضغوط على الدول العالم الثالث عبر وقف المعونات والمساعدات الإنسانية والاقتصادية.
2. الانقسامات الحادة التي تعيشها المنطقة العربية بسبب تداعيات إقدام الرئيس العربي الراحل انور السادات على توقيع صلح منفرد مع اسرائيل – كامب ديفيد.
3. ظل العراق بعد إنتهاء حربه مع إيران في حالة شد وجذب مع دول الخليج واتهامه لها بإغراق اسواق النفط العالمية مما تسبب في إنهيار أسعار البترولالعراقي وتعرض بغداد لخسائر مالية فادحة.
4. جنوب افريقيا بدأت تلوح في الأفق نهاية النظام العنصري في جنوب أفريقيا إلى جانب تزايد حظوظ ارتريا في نيل استقلالها من أثيوبيا كما قامت القوات الأميركية بغزوالعراق 1991مما أدى الى إنهيار دولة الصومال.
5. أما منطقة البحيرات فقد بدأت تتنبا بحدوثصراعات دموية بين القبائل التي تقطنها.

عليه يمكن تقسيم أثر البيئة الخارجية على سلوك السياسة الخارجية للإنقاذ خلال هذه الحقبة الى مرحلتين:

المرحلة الأولى: تمثلت في التصعيد الثنائي خلال 1992– 1995م

المرحلةالثانية: شهدت ممارسة ضغوط دولية مكثفة ضد الحكومة السودانية خلال العام 1996م.[2]

أولا : مرحلة التصعيد الثنائي (1993م – 1995م):

لميكن شأن السودان بالنسبة لمتخذي القرار الأمريكي قضية سياسية خارجية موجهة لدولة صغيرة،بل أصبح من موضوعات السياسة الداخلية[3].

(1) حسن سيد سليمان، تطور النظام السياسي في السودان، الخرطوم المركز القومي للانتاج الاعلامي، 2005م، ص28.
(2) الحسن حاج علي، سياسة السودان الخارجية تجاه دول الجوار الافريقي، مرجع سابق، ص229 – 233.
(3) الحسن حاج علي، السياسة الامريكية تجاه السودان والتحول من السياسة الخارجية الى السياسة الداخلية، ورقة منشورة بمجلة مركز دراسات الشرق الاوسط وافريقيا، العدد 60، 2002م، ص55.

في هذه المرحلة بدأ تصعيد ثنائي بين الولايات الأمريكية والسودان ثم بين السودان وبعض دول الجوار الأفريقي في أغسطس1993م أدرجت الولايات المتحدة الأمريكية السودان ضمن خمس الدول الراعية للإرهاب ايذانا بتصعيد الحملة ضده وفي بداية 1994م إتهمت يوغندا الطيران المدني بدعم جيش الرب بالرغم من العديد من المبادرات لتحسين العلاقات بينهما فقد قامت يوغندا 1995م بابعاد القائم بأعمال السودان لدى يوغندا ثم قطعت علاقتها الدبلوماسية مع السودان،كما بدأ التوتر مع الجانب الأرتيري في ديسمبر 1993م حيثي اتهمت ارتريا السودان بدعم تنظيم الجهاد الاسلامي في 1994م قطعت أرتريا علاقاتها مع السودان الدبلوماسية.

شكلت محاولة اغتيال الرئيس المصري حسن مبارك 1993م بداية تدهور العلاقات مع اثيوبيا حيث تواترت الأنباء عن فتح معكسرات للحركة الشعبية داخل أثيوبيا كما قامت القوات الإثيوبية بالإعتداء على عدد من المناطق واحتلال بعضها، كذلك احتلت القوات المصرية مثلث حلايب 1995م وحدثت اشتباكات على الحدود كما قامت مصر بتخفيض رحالتها الجويةالسودانيةالى القاهرة.[1]

أما على صعيد الولايات المتحدة الأمريكية ترى الحكومة السودانية أن العلاقة السيئة مع الولايات المتحدة الامريكية سببها التوجه الإسلامي للبلاد،فعندما سئل الرئيس السوداني عمر البشير 1993م عن أسباب الخلاف مع الولايات المتحدة الأمريكية أجاب قائلاًيذكرون إن سبب التوتر هو الإرهاب وحقوق الانسان،ولكنهم حتى الآن مقتنعون بأنه لا علاقةلنا بالإرهاب أو دعم الإرهابيينوأن المسألة ليست حقوق انسان ولا إرهاب وأن السبب الحقيقي للخلاف مع الولايات المتحدة الأمريكيةهو الإسلام ونحن لن نتخلى عنه.[2]

المبحث الثالث : مرحلة الضغوط الدولية 1996م:

برزت خلال هذه الفترة استخدام منابر المنظمات الدولية والإقليمية لزيادة الضغوط على الحكومة السودانية فقد تم تدويل قضية المشتبه بهم في إغتيال حسني مبارك إلى فض النزاعات التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية في حين اصبحت الامم المتحدة هي المحطة الثانية للتصعيد ففي 1996م اصدر مجلس الامن الدولي قراراته الثلاثة ضد السودان (1044– 1054 – 1070) التي اعتبر فيها محاولة اغتيال الرئيس المصريحسني مبارك عملا ارهابيا منشانه تعكير صفو الامن العالمي وطالبت المنظمة الدولية بتسليم المتهمين الثلاثة ثم فرضت عقوبات دبلوماسية كادت تؤدي الى فرض حظر على سودانير لكن الدبلوماسية السودانية استطاعت تجاوزه بتركيزهاعلى الاثار الانسانية المترتبة على ذلك.[3]

على الصعيد الافريقي نشطت حركة التمرد في الترويج لإداعاءاتاضطهادعنصري واضطهاد العنصر الافريقي في السوادن مما اكسبها تعاطف عدد كبير من الدول الإفريقيةخاصة في افريقيا الجنوبية كذلك ظل

([3])عوض الكريم الريح، العولمة وسياسة السودان الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص119.

قادة التمرد يتحركون بحرية في كل من كينيا ويوغندا واثيوبياوارتريا بالرغم من انهما كانتا ممتنتين للسودان للوقوف معهما لأجل التخلص من نظام منقستو هايلي مريام إلا أنهما سرعان ما تبدل هذا الموقف إلى التقويض بسببشكوك تدخل السوادن فيشؤونها الداخلية، إلى جانب الضغوط التي تعرضلها للإنخراط في تصعيد سياسة احتواء السودان عن طريق الدولالمجاورة.

في آوروربا فقد استفادت حركة التمرد من جماعات الضغط والأحزاب السياسية اليمنية المتطرفة كمجموعة التضامن المسيحي التي كانت تقودها البارونه كارولين عضو مجلس اللوردات البريطاني في التأثيرعلى مواقف حكوماتها والترويج لدعاوي الإضهاد الديني والعرقي وممارسة الرق مما يعني تأليب الرأي الأوربي ضد السودان من خلال اتخاذ قرار جماعي في الإتحاد الاوربي[1].

مما تقدم يمكن القول بأن السياسة الخارجية خلال هذه المرحلة تعثرت بسبب التردي الذي كانت تعاني منه قبل مجئ الإنقاذ فضلاً عن تعامل الإنقاذ مع بعض القضايا المطروحة بشئ من الاندفاع والتسرع نظراً لعدم استصحاب الإنعكاسات الناجمة عن إنهيار الاتحاد السوفيتي واحتلال العراق للكويت سواء على المنطقة بصورة عامة أو على البلاد على وجه الخصوص حيث ساد اعتقاد مبعثة عدم الخبرة الكافية بمجريات الأمور في ساحة النظام الدولي وهو ان أوروبا الموحدة والصين وربما اليابان تقوم بسد الفراغ الذي احدثه الإنهيار المفاجي للقطب الثاني في النظام الدولي الذي كان قائما على الثنائية لينتقل العالم بعدها الى حقبة تقوم علىتعدد الاقطاب مما سيتيح الفرصة لدول العالم الثالث والسودان منه لإدارة شؤونه الداخلية باستقلال كامل وابداء الراي حول القضايا الدولية والاقليمية دون تحفظ.

كان كل ذلك سببا في تعرض الحكومة لحملة اعلامية معادية وحصار سياسي واقتصادي لم تشهده البلاد من قبل له مثيلاً والذي تطور فيما بعد الى محاولة غزوها واختراقها انطلاقا من بعض دول الجوار كما كان التضارب والتداخل في ممارسة بعض الاعمال المتعلقة بالسياسة الخارجية عبر مؤسسات أخرى بجانب توترات الساحة السياسية الخارجية الرسمية (القنوات الشعبية).

- **محددات السياسة الخارجية السودانية (1997- 2005):**

في ضوء المتغيرات الجوهرية التي حدثت في الساحة الدولية بعد سقوط الاتحادالسوفيتي وانهيار الكتلة الشرقية ومع زيادة ضغوط النظام العالمي[2] بدأ تحول تدريجي في سلوك الساسة الخارجية للسودان وذلك بالتفريق بين الاهداف الغائبة والاهداف الوسائلية للسياسة الخارجية،يرى محللون ان افكار مخططي السياسة الخارجية انصب نقاشهمحول الوسائل الملائمة لتطبيق السياسة الخارجية.[3] مع زيادة الضغوط بدأ تحول تدريجي في سلوك السياسة الخارجية حيث برز النقاش حول البعد الايدولوجي لحكومة الانقاذ منذا اواخر عام

(1) محمد سالم العوض، السودان نجاحات وعوائق وفاتا مناقشة لعشرة اعوام من حكم الانقاذ، مكتبة طيبة، ط1، 1999م، ص31، نقلا عن مجلية الراصد.
(2)عبد الكريم الريح، العولمة والسياسة الخارجية، مرجع سابق، ص 132.
(3) حسن حاج علي، سياسة السودان الخارجية نحو دول الجوار الافريقي، مرجع سابق، ص232

1995م ففي خطاب السيد وزير الخارجية امام القطاع الدبولوماسي للمؤتمر الوطني الحاكم ثم التعرض الى الكثير من المشكلات السياسية التي اثرت في العلاقات الدولية التي جرتها المواقف الملتزمة بالرسالة والقضية الاسلامية مع الاشارة إلى عدم التخلي عنها أوتجاهلها لكن بالطريقة الصحيحة والموضوعية[1].

وضحت توصيات مؤتمر القطاع الدبلوماسي المنعقد 1995م إرهاصات التحول في السياسة الخارجية وعلى وجه الخصوص التوصية الخاصة بمراجعة أهداف وموجهات استراتيجية العلاقات الخارجية الدولية في الاستراتيجية القومية وذلك لمواكبة المتغيرات والتطورات الجارية والمتوقعة.

والتوصية الأخرى الخاصة بإنشاء جهات تنسيق بين أجهزة الدبلوماسية الرسمية والشعبية على مستويات التخطيط والتنفيذ والتوصية الاخيرة معنية بضوابط حركة الدبلوماسية ومنع تضاربها مع الدبلوماسية الرسمية.

ومن التحولات الهامة ذات الصلة بالدبلوماسية و بالسياسة الخارجية مغادرة أسامة بن لادن للبلاد في مايو 1996م وفرض تأشيرة الدخول على العرب والقيام بحصر جميع الاجانب ابتداء بالرعايا المصريينوالذين طلبت الحكومة منهم مغادرة البلاد.

وبذلكبدأ التخلي عن أهم مرتكزات الفترة الماضية في السياسة الخارجية وهو أن اصبح السودان مركزاً للتحرر ومأوى للمستضعفين[2].

سعياً لاحداث انفراج في علاقاتها الخارجية بميحطها الإقليمي والدولي اتخذت الحكومةعدة خطوات تمثلت في الآتي:

1. تعيين علي عثمان محمد طه وزيراً للخارجية في العام 1995م.
2. خروج المعارض السوداني اسامة بن لادن من السودان في أواسط 1996م.
3. ايقاف الحملات الاعلامية ضد دول الجوار في مسعى هدف إلى تهيئة الأجواء والسير بها نحو التطبيع وإلغاء التطبيع وصولاً إلى تحقيق انفراج كامل.
4. التحرك بفاعلية لإلغاء قرارات الامم المتحدة 1070،1054،1044،ضد السودان،بسبب اتهاما الارهاب وبالتورط في محاولة اقتيال حسني مباركوذلك لاقناع الاطراف المؤثرة في القضية بعدم الضغط لتطبيق تلك القرارات[3].

أن الاسباب التي دفعت إلى القيام بهذه المراجعة الشاملة يمكن إرجاعها الى استفادة حكومة الانقاذ من التجارب التي مرت بها منذ توليها سدة الحكم وعودة رشدها السياسي،الامر الذي مكنها من اعادة قراءة الواقع الداخلي والاقليمي والدولي وفقاً لرؤية جديدة تمكنها من استيعاب المعطيات التي طرأتعلى هذه الأجندة في هذا السياق، كما ان تلك العوامل هي السبب في االتغيير الذي شهده سلوك الحكومة للسياسة الخارجية.

([1])المرجع نفسه ص233

([2]) اسامة علي زين العابدين، سياسة السودان الخارجية في عهد حكومة الانقاذ الوطني، ""دراسة نقدية تحليلية " مكتبة الشريف الاكاديمية، الخرطوم، 2005م، ص130

([3])الحسن حاج على، سياسة السودان الخارجية تجاه الجوار الافريقي، مرجع سبق ذكره، ص233

ان الاعتداء العسكري على السودان بداية العام 1997م قد قوى حجم التيار البراغماتي المطالب بتطبيع العلاقات مع الاسرة الدولية والتخلي عن الاممية مع الابقاء على المنهج الاسلامي باعتباره شأناً وطنياً.

من الواضح أن أثر البيئة الخارجية قدقاد القيادة السياسية إلى إعادة ترتيب أولويات الاطار الحاكم للسياسة الخارجية حيث قل تأثير المؤسسات الشعبية وتم تجميد إنعقاد دورة المؤتمر الشعبي الرابعة.

يبدو أن المتغير الأيدلولجي قد ضعف أثره بعد أن وصل إلى قمته 1995م[1].

في اطار تنشيط السياسة الخارجية تجاه أفريقيا لفك الحصار المضروب عليها من قبل جيرانه شارك الفريق عمر البشير في إجتماعات أعمال الدورة (32) لرؤساء وقادة الدول الإفريقية في اطار القمة الإفريقية التي أقيمت في ياوندي عاصمة الكاميرون 1996م.

في الاطار الدولي قادت امريكا حملة عدائية ضد حكومة السودان بتهمة الضلوع في محاولة اغتيال الرئيس المصري حسني مبارك وقد انتهي ذلك الاتهام الى استصداراداانات وقرارات عقابية ضد السودان في مجلس الامن الدولي (1044– 1054 – 1070) في العام 1996م وفي هذا السياق أعلنت الولايات المتحدة الامريكية دعم بلادها لمصر ضد السودان،كما ظهرت دعاوي الرق في السودان مما اعتبره وزير الخارجية بأنها مؤامرة جديدة لتحريض المجتمع الدولي ضد السودانوقد جاء التضييق على خلفية تناول الإعلام العالمي الأنباء عن محاربة الرق في السودان والإتجار فيه مما جعل الإنقاذ تعتبره مؤامرة تهدف إلى تشويه صورة السودان وشعبه[2].

أوجدت محاولة اغتيال الرئيس المصري حسني مباركفي اديس ابابا 1995م بعض النتائج المهمة يمكن تلخيصها في الآتي:

1. انكماش دعوة رأب الصدع العربي.
2. انخفاض صوت الدبلوماسية الشعبية ممثلة في المؤتمر الشعبي العربي ومجلس الصداقة الشعبية.
3. دعوة المعارضة للعودة والمشاركة في الحكومة.[3]

لقد مثلت ق

لموقف فسعت لتحييد اثيوبيا في عام 1996م التقى الرئيس البشير برئيس الوزراء الأثيوبي ملي زناوي بالكاميرون واتفقاً على إيقافأي تدهور للعلاقات بسبب المشاكل الامنية التي طرأت على الحدود عبر تفعيل لجنة الحدود المشتركة بين البلدين[4].

وفي اطار تفعيلعلاقاته وتطبيعها بمحيطه العربي تجاوزاً لتداعيات حرب الخليج فقد بذلت الحكومة السودانية جهوداً جبارة لرأب الصدع الذي تعرضت له علاقات البلاد ببعض الدول العربية واعادة اعمار هذه

(1) الحسن حاج علي، المرجع نفسه، 234.
(2) اسامة علي زين العابدين، سياسة السودان الخارجية في عهد حكومة الانقاذ الوطني (دراسة تحليلية نقدية) مكتبة الشريف الاكاديمية، الخرطوم، 2005م، ص 133.
(3) المرجع السابق، ص133.
(4) انجازات وزارة الخارجية، المركز القومي للانتاج الاعلامي الخرطوم، 2000م، ص15.

العلاقاتبدأ بدولة الكويت حتى تكللت الجهود معها باعادة فتح السفارة السودانية فيها 1997م ومن ثم عادت العلاقات بصورة تدريجية إلى مسارها الطبيعي حتى اصبحت الكويت دولة داعمة لجهود تحقيق السلام في البلاد.

أيضا شهدت العلاقات السوانية المصرية تحسناً بعد الزيارات التي قاما بها الى القاهرة النائب الاول الراحل الزبير محمد صالح ورئيس الجمهورية والنائب الاول السابق على عثمان محمد طه حيث تم الاتفاق بين البلدين على تجاوزالخلافات واحياء مشروعات التكامل بينهما، وتوج ذلك بتوقيع اتفاق الحريات الأربع (حرية التنقل – حرية الاقامة – حرية العمل – حرية التملك) كما ساهمت مصر في دفعجهودتحقيق السلام الشامل إلى جانب وقوفها مع وحدة السودان.[1]

في اطار سياسة ضبط النفس التي انتهجتها الحكومةقبلت حكومة الإنقاذ بأول مبادرة لملاوي بين السودان ويوغندا التي أقرت بوقف كل مظاهر الدعم والمساندة لحركات التمرد في البلدين وشكلت لجان مشتركة تحت اشراف ملاويبين السودانويوغندا لمراقبة وتفتيش الحدود المشتركة بينهما إلاإن يوغندا لم تسهم كما أسهم السودانوظلت يوغندا تماطل دون الوفاء بهذا الالتزام مما عرض الوساطة الى التعويق[2].

ثم جاءت الوساطة الليبية بين السودان ويوغندا واعقبها الوساطة الإيرانية وتوجت بالتوقيع على مذكرةتفاهم لكن سرعان ما اتهمت يوغندا السودان بقذف القرى اليوغندية ولكن السودان نفي ذلك واعتبره حجة يوغندية للعودة للوراء ونقد المواثيق.

إلى حد ما نجحت الدبلوماسية السودانية في تقليل حدة التوتر مع اثيوبيا وجاء لقاء الرئيس الاثيوبي والرئيس البشيرفي الكاميرون 1996م.

مثلت خطوة تطبيق العلاقات مع الكويت باعتبارها الدولة التي اصيبت بالضرر جراء غزو العراق لاراضيها الى جانب مصر لدورها الريادي في المنطقة وكذلك علاقاتها التاريخية احدثت تقدما كبيرا من الدبلوماسية السودانية مكنها من تحقيق نجاحات متوالية على صعيد العلاقات مع الدول الأخرى خاصة في المنطقة العربية ويشير بعض الباحثينإلى أن مخطط التحريض ضد مايسمى بدول الضد بصورة عامة والسودان بوجه الخصوص فقد مدلولهبحد كبير لأن بعض الأطراف أدركت خطورة الذهاب بالتحريض إلى حد أكثر يؤثر على الأمن القومي العربي عامة وعلى مصر بوجه الخصوص.[3]

طورت حكومة الإنقاذ علاقاتها الإقليمية العربية بدعم ومساندة مباشرة من مصر وقد تجلى تطور العلاقات السودانية العربية في إعلان اللجنة الزراعية العربية السداسية للأمن القومي في الوطن العربي،في ختام اجتماعاتها التي عقدت بدمشقاعلنت عن قيام خمسة مشاريع زراعية استثمارية بالسودان من بين اثني عشر مشروعاً زراعياً اجازتها اللجنة بغرض سد الفجوة الغذائية بالوطن العربي[4].

([1]) عوض الكريم الريح، العولمة وسياسة السودان الخارجية، مرجع سابق، ص134.
([2]) اسامة علي زين العابدين، سياسة السودان الخارجية، مرجع سابق، ص148.
([3]) محمد سالم الصوفي، السودان نجاحات وعوائق وافاق لعشر اعوام من حكم الانقاذ، مكتبة طيبة ط1، نواكشوط، 1998م، ص34.
([4]) مرتكزات السياسة الخارجية للسودان، وزارة الخارجية، الخرطوم، 1998م.نقلا عن مجلة الراصد، ص31

يمكن القول أن حكومة السودان استطاعت في هذه المرحلة وضع اللبنات الأولى في طريق تجاوز التحديات والعقبات التي اعترضتها منذ أوائل التسعينات والشروعفي تحويلها إلى فرص تستفيد منها في تحقيق الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية فقد استطاع السودان استعادة عضويته في صندوق النقد الدولي بعد تجميده 1994م بسبب عدمالالتزام بتسديد الديون المستحقة عليه.

في عام 1998م وضعت مرتكزات السياسة الخارجية بغرض الخروج من المأزق الذي ادخلت فيهالسياسة الخارجية نفسها وذلك لتجنب الكثير من العقبات الماثلة.

تمثلت هذه المرتكزات في الآتي:

1. إن السلام هدف أساسي يتصدر أولوية قصوى وتسعى الدبلوماسية السودانية لتأمين الدعم الاقليمي والدولي لتحقيق الحل السلمي والعادل والدائم لمشكلة الجنوب.
2. تنطلق الدبلوماسية السودانية من مرتكزات الدافع السياسي الداخلي السائد الذي يعطي مجالا واسعاً لحرية التعبير والتنظيم.
3. تعمل الدبلوماسية السودانية على ترسيخ التعاون بين أعضاء الأسرة الدولية من منطلق الإلتزام بالقوانين والمواثيق الدولية، ضمانا للأمن والاستقرار وتقريراً لقيم الديمقراطية والاهتمام بقضايا المرأة والطفل والأسرة بإعتبارها قواعد التنمية الاجتماعية.
4. رفض كل عمل إرهابي يؤدي إلى ترويع من كل جنس ومعتقد والتعاون مع الاسرة الدولية.
5. دعم جهود الأسرة الدولية لإصلاح المؤسسات العالمية لتصبح أكثر تعبيراً عن التمايز السياسي والثقافي للمجتمعات الإنسانية المختلفة وبناء نظام عالمي جديد يؤمن بالحرية والعدل والمساواة لكل الشعوب والدول.
6. يؤكد السودان إلتزامه بالمواثيق الدولية والإتفاقيات الموقعة في إطار المنظمات الدولية التي يتمتع بعضويتها.
7. السعي الدؤوب لتعزيز وتوسيع التعاون العربي الأفريقي ودعم التضامن العربي وإثراء علاقات الشمال والجنوب.[1]

من خلال استعراض هذه الارتكازات يتضح انالحكومة بدأت تأخذ في حسبانها المتغيرات الدولية التي قلبت الكثير من المفاهيم مثل حقوق الانسان،قضايا المرأة والطفولة وترسيخ الديمقراطية وجعلها من اولويات السياسة الخارجية.[2]

اتسمت العلاقات السودانية الامريكية بتوتر شديد منذ مجئ حكومة الانقاذ.[1] حتى نهاية التسعينات حيث بلغت ذروتها عندما اقدمت الولايات المتحدة الامريكية على ضرب مصنع الشفاء،يقول ابراهيم البارودي

(1) مرتكزات السياسة الخارجية السودانية، منشورات وزارة الخارجية عام1997

(2) مرجع سابق، ص 48 -49.

الحكومةاستغلت حادثة ضرب مصنع الشفاء ووظفتها سياسيا بالطرق على عدالة موقفها وفضحالموقف الامريكي حيث ادخلت الادارة الامريكية نفسها في نفق مظلم افلحت الدبلوماسية السودانية في ادارة تلك الازمة وحسمها لصالحه عن طريق حشد التأييد الدولي لموقف السودان عبر توضيح الحقائق حول المصنع وتحريك المجموعات الجغرافية مثل الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الافريقية ومجموعة عدم الانحياز وطالب السودان بتشكيل لجنة لتقصي الحقائق حول ما تدعية الولايات المتحدة الامريكية من اكاذيب حول انتاج المصنع للأسلحة الكيميائية.

عمد السودان إدارة حوارمع الإتحاد الأوربي لبحث حالة حقوق الانسان في السودان وعملية الديمقراطية والحكم الرشيد وذلك لمواجهة الدعاية وتفنيد الادعاءات الباطلة حوله.

سعت الدولة الى اصلاح علاقاتها مع محيطها العربي والافريقي وازالة ما علق بها حول اغتيال الرئيس المصري[2].

بعد تبدل أولويات الاطار الحاكم للسياسة الخارجية السودانية بعد نهاية التسعينات حدث تقارب بين السودان والولايات الامريكية للحرب على الارهاب بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م غير ان البعض يرى ان هذا العدل غير مرتبط بالسياسة الخارجية السودانية بل مع السلوك الداخلي، فترى الخارجية الامريكية أن العائق السياسي الداخليللعلاقات بين البلدين. حيث ترى الحكومة السودانية أن العلاقة بين البلدين اضحت رهينة لمجموعات الضغط داخل الولايات المتحدة[3].

حرص السودان على تأكيد وإدانته جميع أنواع واساليب وممارسات الإرهاب بوصفها أعمالاًإجرامية تستهدف أرواح الأبرياء وتنتهكسيادة الدول وعلاقاتها الاقليمية وتهدد الامن والسلم الدوليين كما رحب السودان بقرار الجمعية العامة رقم (150 – 42) الذي يشير إلى إقامة تعاون لمحاربة الإرهاب في إطار الشرعية الدولية على اساس المبادئ العامة الواردة في ميثاق الامم المتحدة ومبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الدولية والتعاون بين الدول[4].

يرى الكاتب والمؤلف ابراهيم عوض البارودي ان حكومة السودان ودبلوماسيتها قد احسنت التعاون مع قضية الارهاب وادارة سياسة خارجية واعية حولتالانظار إلى موقع الإرهاب الحقيقي الذي تمارسه الولايات الأمريكية باسم الدفاع عن شعبها ومكتسباتها.

بعد احداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م ادخل السودان تحولات جذرية في سياسته الخارجية وتخلص من الكثير من اسباب إلصاق التهم الإرهابية به فأعاد النظر في قراره بالسماح بدخول العناصر المعارضة لدولها والموسومة بالإرهاب، كما أدار حوار مع اوروبا وأعاد فتح سفارته في واشنطن وأعاد علاقاته معدول الجوار علاوة على أن السودان أعلن شجبه ورفضة للارهاب لتصفية الحسابات السياسية.

([1]) ابراهيم عوض البارودي، سياسة السودان الخارجية، المركز القومي للانتاج الاعلامي الخرطوم 2005م ، ص25

([4]) حسين سليمان ابو صالح، كنت وزيراً للخارجية، الخرطوم، 2006م ص25.

مما سبق يتضح ان السياسة الخارجية السودانية خلال هذه الفترة لم تسبح ضد التيار ولم تدع ثغرة للنيل منه تحت اسم حجة ومكافحة الإرهاب وقد ساعدها في ذلك ما قامت به من اجراءات وأعمال تثبت الجدية في التعاون مع المجتمع الدولي لمكافحته للإرهاب وأعظم دليل على ذلك القبض على شخصية الإرهابي المعروفكارلوس المتهم بتورطه في أعمال إرهابية كما قامت بتسليمه للحكومة الفرنسية حتى تمت محاكمته.[1]

من خلال مما سبق عرضه من تحليل لاثر البيئة الخارجية يتضح أن السياسة الخارجية في هذه الفترة 1998– 2005م استفادت من التجارب التي مرت بها خلال العقد الأول من عمرها في استيعاب الدافع وعدم التفكير والتخطيط بمثالية مفرطة وقد استطاعت إن تكيف نفسها مع واقع ومعطيات التحولات الإقليمية والدولية ولكن بذات القدر كانت التحديات كبيرة والظروف الدولية غير مواتيه للقيام بأي نوع من المناورة على حساب الآخر على غرارمكان يحدث خلال فترة الحرب الباردة مما جعل المهمة عسيرة ضحى الشعب السوداني من اجلها بابنائه وقوت يومه وضروراته الحياتية من صحة وتعليم ورعاية وغيرها.[2]

(1) ابراهيم عوض البارودي، سياسة السودان الخارجية من الحصار الى الانفتاح، المركز القومي للانتاج الاعلامي 2005، الخرطوم ص55.
(2) نفس المرجع، 159 – 160.

خاتمة

تناولت الدراسة بالتحليل أوضاع البيئة الاستراتيجية الخارجية وكيف اثرت على أداء سياسة السودان الخارجية وكيف استطاعت السياسة الخارجية أن تتقلب على تلك الاوضاع وأن تكييف نفسها مع تلك التغيرات والتقلبات والتحولات

النتائج

من خلال ما سبق من تحليل لأثر البيئة الخارجية يتضح أن السياسة الخارجية السودانية في هذه الفترة 1998- 2005م استفادت من التجارب التي مرت بها خلال العقد الاول من عمرها في استيعاب الدافع وعدم التفكير والتخطيط بمثالية مفرطة وقد استطاعت ان تكييف نفسها مع واقع ومعطيات التحولات الاقليمية والدولية ولكن بذات القدر كانت التحديات كبيرة والظروف الدولية غير مواتية للقيام بأي نوع من المناورة .

يتضح أثر البيئة الخارجية على سلوك السياسة الخارجية السودانية خلال مرحلتين:

المرحلة الأولى: تمثلت في التصعيد الثنائي مع الولايات وبعض دول الجوار الافريقي خلال 1992-1995م

المرحلةالثانية: مرحلة ممارسة الضغوط الدولية المكثفة ضد الحكومة السودانية استخدمت فيها المنابر الدولية والمنظمات الإقليمية للنيل من السودان بسبب التوجهات العقدية والايدولوجية حيث وصلت مداها في العام 1996.

ومن التحولات الهامة ذات الصلة بالدبلوماسية و السياسة الخارجية مغادرة أسامة بن لادن للبلاد في مايو 1996م وفرض تأشيرة الدخول على العرب والقيام بحصر جميع الاجانب ابتداء بالرعايا المصريين والذين طلبت الحكومة منهم مغادرة البلاد.ا .

و سعياً لإحداث انفراج في علاقاتها الخارجية بميحطها الإقليمي والدولي اتخذت الحكومةعدة تدبيرات

طورت الحكومة علاقاتها الإقليمية العربية بدعم ومساندة مباشرة من مصر وقد تجلى تطور العلاقات السودانية العربية في إعلان اللجنة الزراعية العربية السداسية للأمن القومي في الوطن العربي، في ختام اجتماعاتها التي عقدت بدمشقاعلنت عن قيام خمسة مشاريع زراعية استثمارية بالسودان من بين اثني عشر مشروعاً زراعياً اجازتها اللجنة بغرض سد الفجوة الغذائية بالوطن العربي في.

استثمرت السياسة الخارجية السودانية بعض المواقف سوغتها لصالحها كضرب مصنع الشفاء

يمكن القول أن حكومة السودان استطاعت في هذه المرحلة وضع اللبنات الأولى في طريق تجاوز التحديات والعقبات التي اعترضتها منذ أوائل التسعينات والشروع في تحويلها إلى فرص تستفيد منها في تحقيق الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية فقد استطاع السودان استعادة

عضويته في صندوق النقد الدولي بعد تجميده 1994م بسبب عدمالالتزام بتسديد الديون المستحقة عليه.

بذلت الحكومة السودانية جهودا مكثفة لاستعادة علاقاتها الأفريقية والعربية كما تمكنت تحييد بعضها كدولة اثيوبيا .

انخرطت للعمل وبذل الجهود في المشاركة باللجان الإقليمية المختصة بمحاربة الإرهاب والتطرف الديني.

التوصيات

من ابرز واهم التوصيات التي توصل لها الباحث :

1. مراجعة أهداف وموجهات استراتيجية العلاقات الخارجية الدولية وفق الاستراتيجية العامة
2. ضرورة انتهاج سياسة خارجية متوازنة تراعي المصالح الوطنية وتحافظ على مكونات البلاد ومقدراتها .
3. مراعاة انسجام الخطط والاستراتيجيات الموضوعة مع التغيرات في الساحة الاقليمية والدولية .
4. تفعيل دور السودان في محيطه الاقليمي والدولي لتحقيق المصالح المشتركة وتقليل المخاطر والمهددات وتسويق الفرص المتاحة .
1. الاهتمام بالبحث العلمي والاكاديمي وتشجيعه في المجال السياسى والاستراتيجي ، الذي تخلو منه المراكز البحثية ، والمكتبات ، والدور العلمية ، باعتباره اساس النهضة ولا غنى عنه في الحاضر والمستقبل
2. ضرورة صياغة استراتيجية للسياسة الخارجية السودانية تتوافق حولها كل القوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني تلبي المصالح والغايات الوطنية العليا وتتماشى مع التغيرات والتحولات في البيئة الاقلمية والدولية بما يحقق الامن والاستقرار.
3. التحديات الداخلية اكبر مؤثر على اداء السياسة الخارجية من نجاح وفشل ، من حيث بناء الدولة وترتيب الاولويات وتوافق الرؤى الوطنية حول المصالح الاستراتيجية والغايات العليا للدولة .
5. رفد وزارة الخارجية بالكفاءات والخبرات المدربة في مجال العمل الاستراتيجي والسياسي والدبلوماسي لتسهم في احداث نقلة نوعية وذلك لمواكبة المتغيرات والتطورات الجارية والمتوقعة.
6. إنشاء جهات تنسيق بين اجهزة الدبلوماسية الرسمية والشعبية على مستويات التخطيط والتنفيذ لضبط حركة الدبلوماسية الشعبية ومنع تضاربها مع الدبلوماسية السمية .

قائمة المصادر والمراجع:-

(1) محمد السيد سليم ، تحليل السياسة الخارجية ، مكتبة للنهضة العربية ، الطبعة2 ، القاهرة ، 1998م ،

(2) حامد ربيع ، نظرية الامن القومي العربي والتطور المعاصر للتعامل الدولي في منطقة الشرق الاوسط ، دار الموقف العربي ، الطبعة 2 ، القاهرة ،1995م ،

(3) مارسيل ميرل، سوسيولوجيا العلاقات الدولية، (ترجمة حسن نافعة)، : دار المستقبل العربي، القاهرة، 198
(4) عبد العزيز جردان، العلاقات الدولية : : دار النشر للطباعة للنشر ،الجزائر 1992، ص : 114 .
(5) زايد عبيد الله مصباح. السياسة الدولية بين النظرية والتطبيق . : دار الرواد، بيروت، 2002 .
(6) كينث تومبسون ، نظريات السياسة الخارجية ومعضلاتها : مؤسسة فرانكلين المساهمة بالطباعة والنشر بيروت ، 1961 م

(7) عامر مصباح، تحليل السياسة الخارجية فى العالم الثالث : دراسة حالة المملكة العربية السعودية ، : قرطبة للنشر والتوزيع الجزائر 2007م،
(8) اسماعيل صبرى مقلد، العلاقات السياسة الدوليه، دراسة فى الأصول والنظريات، : مطابع مقورى، الكويت، 1979م،
(9) ناصيف يوسف حتى، النظرية فى العلاقات الدولية، : دار الكتاب العربى بيروت، 1985م
(10) ابراهيم العناني ، التقييم الدولي ، النظرية العامة للامم المتحدة ، دار الفكر العربي ،القاهرة ، 1983،
(11) محمد طه بدوي واخرون ، العلاقات السياسية الدولية ، المكتبة المصرية ، القاهرة ،2013م ،
(12) لوريد جنسن، تفسير السياسة الخارجية ، ترجمة : محمد بن أحمد مفتى ومحمد سليم ، : عمادة شئون المكتبات جامعة الملك سعود َالرياض 1989م،
(13) رأفت رضوان ، النظام الدولي للمعلومات موقع الوطن العربي على خريطة العالم الجديد مقال منشور بمجلة قضايا استراتيجية ، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية ، العدد 12، القاهرة ، 1997م.
مازن اسماعيل الرمضاني ن السياسة الخارجية في إطار نظري ، بيت الحكمة للنشر ، بغدادن 1990م ،
(14) فاضل زكي محمد ، السياسة الخارجية وابعادها في السياسة الدولية ، مطبعة شفيق ، بغداد ،1975م
(15) فوزي حسن حسين، التخطيط الالتخطيط الاستراتيجي للسياسة الخارجية وبرامج الامن القومي – الولاتيات المريكية المتحدة نموذجا – مكتة متولي ن الاهة ، 2013م

(16) حسن لطيف كاظم الزبيدي، العولمة ومستقبل الدولة في العالم الثالث، دار الكتاب الجامعي، العين، 2002م،
(17) محمد هاشم عوض،الابعاد الاقتصادية للعولمة – دراسة مقدمة لمركز الدراسات الاستراتيجية بالخرطوم 1998م
(18) مركز الدراسات الاستراتيجية والعالمية، دراسة مشروع الشرق الاوس الكبير، ترجمة مركز دراسات الشرق الاوسطوافريقيا، الخرطوم، 2000
(19) عبد العظيم جبر حافظ، النظام الدولي للولايات المتحدة، دراسة منشورة علي الموقع الالكتروني صحيفة الاتحاد العراقيى، 2011/1/1، www.alithad.com

(20) عمرو ثابت، الاحتواء المزدوج وما وراءه، تأملات في الفكر الاستراتيجي الامريكي مقال منشور في مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية. ابو ظبي، 2001، (1)
رابطة العلماء السوريون، الصومال عقبة في طريق الحكم الامريكي، مقال علمي منشور في الموقع الالكتروني، .www.islamysyrian
(21) محمد قدري سعيد، سبب الحرب ومسئولية الحماية الدولية، مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية، تحليلات عربية ودولية، 2003،
(22) حسن حاج علي سياسية السودان الخارجية تجاه دول الجوار الافريقيي، (ورقة عمل) الطيب حياتي محرراً (عوامل الاستقرار والتنمية) مطبعة جامعة الخرطوم، الخرطوم، 2001،
(23) محمود حسن احمد، التعديلات الوزارية في السودان، مجلة الدبلوماسي، المركزالاسلامي للدراسات

الدبلوماسية، الخرطوم، 2005م،
(24) خطاب السيد رئيس الجمهورية السابق/ عمر البشير بمدينة الابيض في 1993م في الذكرى 37 للاستقلال، خطاب الاستقلال الامانة العامة لمجلس الوزراء.
(25) حسن سيد سليمان، تطور النظام السياسي في السودان، الخرطوم المركز القومي للانتاج الاعلامد. ت
(26) حسن حاج علي، السياسة الامريكية تجاه السودان والتحول من السياسة الخارجية النالسياسة الداخلية، ورقة منشورة بمجلة مركز دراسات الشرق الاوسط وافريقيا، العدد 60، 2002م، .
(27) محمد سالم العوض، السودان نجاحات وعوائق و افاق مناقشة لعشرة اعوام من حكم الانقاذ، مكتبة طيبة، ط1، 1999م، نقلا عن مجلية الراصد.
(28)اسامة علي زين العابدين، سياسة السودان الخارجية في عهد حكومة الانقاذ الوطني، ""دراسة نقدية تحليلية " مكتبة الشريف الاكاديمية، الخرطوم، 2005م،
(29) اسامة علي زين العابدين، سياسة السودان الخارجية في عهد حكومة الانقاذ الوطني (دراسة تحليلية نقدية) مكتبة الشريف الاكاديمية، الخرطوم، 2005م.
(30) انجازات وزارة الخارجية، المركز القومي للانتاج الاعلامي الخرطوم، 2000م،
(31) محمد سالم الصوفي، السودان نجاحات وعوائق وافاق لعشر اعوام من حكم الانقا ستراتيجي للسياسة الخارجية وبرامج الامن القومي – الولاتيات المريكية المتحدة
(32) محمد سالم الصوفي، السودان نجاحات وعوائق وافاق لعشر اعوام من حكم الانقاذ، مكتبة طيبة ط1، نواكشوط، 1998م،
(33) مرتكزات السياسة الخارجية للسودان، وزارة الخارجية، الخرطوم، 1998م.نقلا عن مجلة الراصد،
(34) مرتكزات السياسة الخارجية السودانية، منشورات وزارة الخارجية عام 1997م

المراجع باللغة الانجليزية :

(1) joseph frankel. The making of foreing policy: an analysis of decision- making London: oxford university press .1963..
(2) James Rrosneau, The National interest in james Barker and Michel Smith, ((Great Britain" Holmers M C 2 Dougel,1970
(3)Vadimir Sojack,international Relations in Our Times,Praha: Statni Pedagojicke,
(4)Dario Battistella, Theorie Des Relations Internationals, Paris, Sciences Po les Press,2006
(5) Joseph Frankel The Making of Foreign policy ,London: Oxford University press,1963,
(6) James N Rosneau, The Study of political Adaptation, London: Frances Pinter Publishers (L t d) 1981
(7)Sami Cohen. " Decision pouvoir et rationalite dans I.analyse de la politique etranger" du: Maric claud smouts, les nouvelles relation intcrnationales, pratique et theories. Paris : la foundation nationale des sciences politique. 19989.
(8)Richard Snyder , H.w.bruck , Burton sapin. " Decision making as an approach to the syudy of international
(9) [olitics" in ed : Stanley Holffman .Contemporary theory in international relation . Ed : 5 U.S.A.: prentice national politics..: